التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

إلى قيس سعيد
أترجو بهذا النظام صلاح أمر
وقد جُبِلَ هذا النظام على الفساد

ظاهرة البراكاج هل هي نتاج طبيعي لمنظومة فاسدة ؟

التحرير — الاحد 6 رجب 1441هـ الموافق لـ 1 مارس 2020م العدد 281 الثمن 700م

حكومة الفخفاخ:
طبخة سياسية بريطانية بزيت تونسي خالص

أخيرا أسفرت المسرحية السياسية في تونس عن حكومة خفية الاسم ذات مسؤولية محدودة

إيمانويل ماكرون وخطة محاربة «الانفصال الإسلامي»

استنفار الجيش الجزائري بسبب أوضاع ليبيا لحساب مَن؟

كلمة العدد

حكومة الفخفاخ... وهل يستقيم الظل والعود أعوج

كما كان متوقعا، صادق مجلس النواب الخميس 27 فيفري 2020 على منح الثقة لحكومة السيد إلياس الفخفاخ ب129 صوت، بعد شهر من المناكفات التي لم تحسمها إلا عصا المسؤول الكبير التي ارتفعت معلنة انتهاء الفسحة، فجاء الفريق الحكومي كشكولا من التنافر الشخصي فرضته القوى الغربية ومؤسساتها المالية، إذ كيف يتصدر المشهد السياسي اليوم من كان وضعه في الانتخابات الرئاسية والتشريعية صفرا مضاعفا؟!! ألا يؤكد هذا أن الإنتخابات ليست سوى الغطاء الذي تغلف به عملية القرار السياسي حتى تظهر شرعية ومحلية، في حين يبقى القرار الفعلي بيد الدوائر الاستعمارية.

حكومات المسؤول الكبير

لقد أكد رئيس الحكومة الجديد أثناء تسلمه رسميا رئاسة الحكومة في 28 فيفري 2020 بأن سفيرة بريطانيا سألته كيف يصنع إذا ما تحصلت حكومته على ثقة البرلمان، وهو ما يحيلنا بالذاكرة إلى رئيس حكومة الترويكا حمادي الجبالي الذي لم يتسلم الحكم إلا بعد المساءلة الشهيرة التي تعرض لها في البرلمان البريطاني، بالإضافة إلى ما كشفه البرلمان البريطاني حول دور الحكومة البريطانية في عملية تمويل مشبوهة تقدر بملايين الدولارات لوسائل إعلام تونسية قصد الانخراط في تشويه الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت في وجه السيد يوسف الشاهد رئيس الحكومة الأسبق في جانفي 2018 والترويج بالمقابل لإصلاحات هذا الأخير التي لا تخرج عن كونها املاءات لصندوق النقد الدولي، ولقد كان لسفيرة بريطانيا (قبل جلسة منح الثقة) اتصالات محمومة ببعض المعنيين بتمرير الحكومة وعلى رأسهم السيد نبيل القروي والسيد راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة، رئيس البرلمان الحالي، وهو ما يؤكد أن بريطانيا لا زالت تهندس المشهد السياسي في تونس وتبحث في السير الذاتية لرجالاتها قبل توظيفهم.

حكومة تصريف أعمال

ولذلك فإن حكومة إلياس الفخفاخ لن تختلف عن الحكومات السابقة، فهي لا تخرج عن كونها صناعة غربية، لها وظيفة محددة، هي حراسة المنظومة الغربية الرأسمالية وتنفيذ أوامر الغرب ومؤسساته المالية وحفظ مصالحهم، والأهم من ذلك كله: جريمة إقصاء الاسلام عن الحكم وحرمان الثورة التونسية من تغيير حقيقي يقلع الإستعمار ويسترجع سلطان الأمة وسيادة الشرع الحنيف.

إن هذه الحكومات بشتى أنواعها الحزبية والانتقالية والتكنوقراط وحكومة الرئيس، هي حكومات تصريف أعمال لا تملك إلا تنفيذ ما يطلبه منها الغرب ومؤسساته المالية، ولن تخرج عن خارطة الطريق التي رسمتها الدوائر الغربية في قمة الثماني الكبار في دوفيل بفرنسا في ماي سنة 2011، التي تعهد فيها رئيس الحكومة المؤقتة الباجي قايد السبسي بالالتزام بالاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي مقابل مساعدة هذا الأخير تونس في الانتقال الديمقراطي، من خلال القروض المشروطة، حيث انخرطت حكومات ما بعد الثورة في تنفيذ الرزنامة التي وضعها الغرب وأذرعه المالية للالتفاف على الثورة التونسية.

الاتحاد الأوروبي

بدأت أول خطوة بتوقيع اتفاقية «الشريك المميز» مع الاتحاد الأوربي أثناء حكومة الجبالي في نوفمبر 2012 التي فتحت الباب على مشروع «اتفاقية الأليكا»، أي مشروع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي، المشروع الذي يعتبر امتداد لاتفاقية الشراكة التي وقعها المخلوع بن علي سنة 1995 وكانت نتائجها مدمرة على الاقتصاد التونسي، حيث أدت إلى ضرب النسيج الصناعي وحولت نصف مليون تونسي إلى معطلين عن العمل وحرمت تونس من أموال طائلة كانت تدخل سنويا للخزينة التونسية بفعل الضرائب على السلع الأوروبية التي وقع التخلي عنها بعد الاتفاقية، وقد تعهد رئيس الحكومة الأسبق سنة 2018 بتوقيع اتفاقية الأليكا قبل نهاية 2019، إلا أنه عجز عن ذلك بسبب حالة الوعي الشعبي التي عطلت التوقيع، لأنه مشروع يهدد الأمن الغذائي للبلاد ويقضي على ما تبقى من مقدرات الشعب التونسي، باعتباره سيشمل قطاع الزراعة و الخدمات، وهو من أهم الملفات التي ستطالب الحكومة الجديدة بالسير فيها.

صندوق النقد الدولي

الخطوة الثانية كانت في فيفري 2013 من قبل وزير المالية في حكومة الترويكا آنذاك السيد إلياس الفخفاخ رئيس الحكومة الحالي ومحافظ البنك المركزي السيد الشاذلي العياري اللذان أرسلا رسالة النوايا الأولى إلى صندوق النقد الدولي التي تضمنت تعهد الدولة التونسية بتطبيق كل الإجراءات المتفق عليها بين الطرفين مقابل حصول تونس على قروض مشروطة.

ثم كانت الخطوة الثالثة من خلال رسالة النوايا الثانية التي وقعها السيد الشاذلي العياري محافظ البنك المركزي والسيد سليم شاكر وزير المالية في حكومة الحبيب الصيد، التي فوضت فيها هذه الحكومة لصندوق النقد الدولي القيام باصلاحات هيكلية للاقتصاد التونسي عرفت فيما بعد بالإصلاحات الكبرى التي كلف بها السيد توفيق الراجحي وحقق منها 85 بالمائة، حيث وقع تمرير ترسانة من القوانين أثناء حكومة السيد يوسف الشاهد وأدت إلى مصادرة الإرادة وفقد السيادة وإحكام السيطرة على مفاصل البلاد ومقدراتها. ويكفي في هذا الخصوص أن نرجع إلى قانون الاستثمار وقانون استقلالية البنك المركزي لنعرف حجم الكوارث التي ترتبت عما يسمى بالإصلاحات الكبرى، فضلا عن حجم المديونية وغلاء المعيشة ونسب البطالة وغيرها من المؤشرات السلبية للإقتصاد التونسي.

تجديد أنفاس الثورة

حكومة الفخفاخ لن تحل الأزمة بل ستكون جزء منها في سياق تواصل نفس الأسباب التي أدت الى فشل غيرها، ألا وهي المنظومة الغربية والنفوذ الأجنبي، فهل يستقيم الظل والعود أعوج؟!

إن الحل الوحيد هو أن تتجدد أنفاس الثورة ومطالبها في التغيير الحقيقي والعيش الكريم وأن يكون الحراك تحت قيادة مخلصة وواعية، تفكر من خارج الصندوق الأسود الذي وضعنا فيه الغرب، أي من خارج النظام الرأسمالي الديمقراطي، فتقدم لهذا الحراك مشروعا حضاريا ينبع من عقيدة الشعب التونسي وتراثه التشريعي، بعيدا عن سيطرة القوى الغربية ومؤسساتها المالية، فتؤدي إلى التغيير الحقيقي لأنها قيادة تستند في قرارها على سيادة الشرع الإسلامي وسلطان الأمة دون غيرهما.

د. الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير تونس

بيان صحفي

أخيرا أسفرت المسرحية السياسية في تونس عن حكومة خفية الاسم ذات مسؤولية محدودة

بعد أن رفعت عصا المسئول الكبير في وجوههم، صادق مجلس النواب الخميس 7 شباط/فبراير 2020 على منح الثقة لحكومة الوزير الأول إلياس الفخفاخ بـ129 صوتا، بحزام سياسي تدعمه خمسة أحزاب سياسية لا يجمع بينها فكريا وسياسيا غير هدف وحيد: الإبقاء على نظام الحكم الرأسمالي العلماني الذي قرره الاستعمار الغربي الصليبي لتونس ولباقي بلاد المسلمين.

فكيف تقبل هذه الحكومة ورئيسها قد أقسم بالولاء للمستعمرين السابقين عند حصوله على جنسيته الفرنسية، وقد سبق له أن أرسل عندما كان وزيرا للمالية بمعية محافظ البنك المركزي السابق الشاذلي العياري الرسالة السرية الشهيرة إلى "كريستين لاغارد" رئيسة صندوق النقد الدولي يتعهدان لها فيها بالوفاء بتنفيذ جميع تعليمات الصندوق وبجميع بنود اتفاقية سيداو اللعينة؟! وكيف يسلط على رقاب الناس في تونس اليوم من كان وضعه في الانتخابات الرئاسية والتشريعية صفرا مضاعفا، واكتست مسيرته السياسية في الحكم بالإخفاق... ألا يؤكد هذا على أن الانتخابات ليست سوى الغطاء الذي تغلف به عملية القرار حتى تظهر شرعية ومحلية، في حين يبقى القرار السياسي بيد الدوائر الاستعمارية؟!

فأي شرف تزعمون وبأية عذرية تتباهون وأية سيادية تدعون؟

ثم ما الذي يميز حكومة الفخفاخ عن الحكومات السابقة إذا كانت لها نفس المنطلقات السياسية والخيارات الاقتصادية المفروضة من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي؟ ثم ألا تشترك هذه الحكومات في تطبيق النظام الرأسمالي وتنفيذ أوامر القوى الخارجية ومؤسساتها المالية، وتمثل الحارس الأمين لمصالح الغرب الصليبي الرأسمالي، والأهم من ذلك كله: تسهر على مواصلة تنفيذ جريمة إقصاء الإسلام عن الحكم وحرمان الثورة التونسية من تغيير حقيقي يقلع الاستعمار ويسترجع سلطان الأمة وسيادة الشرع؟

إن هذه الحكومة كسابقاتها هي حكومة تصريف أعمال لا تملك إلا تنفيذ ما يطلبه أسيادها منها، ولهذا فلن تتمكن من الخروج عن خارطة الطريق التي رسمتها لها الدوائر الغربية في قمة الثماني الكبار في "دوفيل" بفرنسا في أيار/مايو 2011، والتي وقع فيها بالحروف الأولى الباجي قائد السبسي رئيس الحكومة آنذاك على الانقلاب على الثورة، ثم توالت التوقيعات من الحكومات اللاحقة على اتفاقية "الشريك المميز" مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 التي فتحت الباب على مشروع "اتفاقية الأليكا"، وعلى القروض المهلكة للحرث والنسل، فتلاحقت مشاريع القوانين الاستيطانية التي أفقرت أهلنا في تونس وقضت على آمالهم في الانعتاق من الهيمنة الغربية بجعلهم يلهثون وراء رغيف الخبز، حيث أصبحت أعداد من هم تحت خط الفقر بالملايين..

فهذه الحكومة لن تحل الأزمة بل ستكون جزءاً منها في سياق تواصل الأسباب نفسها التي أدت إلى فشل غيرها، ألا وهي المنظومة الغربية، فهل يستقيم الظل والعود أعوج؟!!

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس

إلى قيس سعيد
أترجو بهذا النظام صلاح أمر
وقد جُبِلَ هذا النظام على الفساد

ممدوح بوعزيز

عضو المكتب الإعلامي حزب التحرير تونس

الخبر

انتظم يوم الخميس 27 فيفري 2020 بقصر قرطاج موكب بإشراف رئيس الجمهورية قيس سعيّد أدى خلاله أعضاء الحكومة الجديدة برئاسة السيد إلياس الفخفاخ اليمين الدستورية.

وألقى رئيس الدولة بالمناسبة كلمة أشار فيها إلى أن تكوين الحكومة جاء بعد مخاض طويل وعسير.

وأوضح رئيس الجمهورية أن مثل هذه الأوضاع التي عاشتها تونس ليست مستجدة في تاريخ الأنظمة السياسية...

واعتبر أن الأزمة التي عاشتها تونس ليست أزمة نظام بل أزمة منظومة كاملة... مبينا أن أكبر تحدّ هو الوضع الاقتصادي والاجتماعي. كما شدد على وجوب وضع حد للفساد المستشري وضرورة الانتصار في هذه المعركة...

المصدر: الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية

التعليق

لن يكون تعليقي مُنصبًا عن تشكيلة الحكومة وما تحمل في طياتها من نفاق وخداع ودجل سياسي

ولن يكون تعليقي كاشفًا فاضحًا لزور برنامج الحكومة القادمة وما يحمله من تبعيّة مذلة مخزية لمستعمر كان ولا يزال يبسط نفوذه من وراء دُمًى متشاكسة

ولن يكون تعليقي حتّى عن تلوّن المواقف السياسية وتغيّر الآراء الشبه المبدئيّة للأحزاب السياسية أو بالأحرى للدكاكين الانتخابيّة بمجرد فقط الدخول والمشاركة في الحكومة والاستحواذ على منصب وزاري

فقط سأوجّه حديثي لرئيس الجمهورية قيس سعيد وما حملته كلمته من تناقضات فكريّة سياسيّة مبدئيّة

فكيف يمكن لمن صرّح ذات يوم انه لن يكون مجرّد سطر يذكره التاريخ وانه حان الوقت لان يكون في مستوى المسؤولية التاريخية، كيف لمن صرّح بهذا أن يغالط الشعب ويبرّر ما عشناه فترة ثلاثة أشهر وزيادة من مناكفات ومناوشات عبثيّة بهلوانيّة من اجل تصيّد المزيد من النفوذ الحزبية ومن اجل مزيد التقرب إلى المسؤول الكبير، طبعا كل هذا على حساب آلام وتجويع وتفقير الشعب، كيف لرئيس الجمهورية أن يبرّر كل هذا بأنها ليست مستجدة في تاريخ الأنظمة السياسية، وكأن لسان حاله يقول أن تشكيل الحكومة في هذا النظام السياسي الحاكم الراهن هو غاية في حد ذاته وان الحديث عن برنامجها وإرادتها و قدرتها في رعاية مشاكل الناس وإنقاذ البلاد من مستنقع الأزمات يأتي في مرحلة ثانوية

ثم كيف لقيس سعيد أن يصرّح أن الأزمة التي عاشتها تونس ليست أزمة نظام بل أزمة منظومة كاملة

فعن أي منظومة يتحدث وأي نظام يبرئ وعن أي فكر سياسي يصفه بالتطور؟؟

فان كنت تتحدث أيّها الرئيس عن منظومة الفساد والإفساد، منظومة التبعية للغرب المستعمر الكافر، منظومة الارتهان للدوائر المالية الاحتكارية، منظومة اللّوبيات الرأسمالية المتحكّمة في كل تفاصيل الحياة السياسية، منظومة السفراء التي ترتع بلا رقيب ولا حسيب، منظومة جوقة الإعلام الناطقة بلسان أعداء الثورة والحاقدين على تحرر الشعوب، منظومة نهب ثروات البلاد وتجويع العباد، منظومة الحقد والعداء لكل ما فيه انبثاق من العقيدة الإسلامية...

إن كنت تتحدث أيها الرئيس عن هذه المنظومة فهي في حقيقة الأمر تتغلغل وتتوسع وتتمدد وترمي بجذورها في مفاصل تفاصيل الحياة السياسية والاقتصادية والمجتمعية والتعليمية... من خلال النظام الحاكم اليوم، فالنظام الذي تبرئه اليوم هو نظام فصل الدين عن الدولة، نظام فصل الإسلام عن معالجات مشاكل الناس، نظام يرى أن الغرب بنظامه العلماني نموذج للتقدّم والرقي، وأن الالتحاق بالعصر والحداثة يكون بالسير على خطاه، نظام لا يرى المستعمر الغربي لا عدوًا ولا خصمًا ، نظام يفرض على الواقع السياسي أن يتشكل على القالب الرأسمالي الغربي، فالملكية الخاصة خط أحمر، وتراكم الثروات حق، ووجود طبقة عليا تحتكر نصيب الأسد من الثروة مسألة عادية، أما الملكية العامة فهي أمر بليد، وتوزيع الثروة ما هو إلا توزيع الفقر.

أيها الرئيس، يا من تشدّد في خطاباتك وجوب وضع حد للفساد المستشري وضرورة الانتصار في هذه المعركة، أذكّرك بما ذكّرت به غيرك ذات يوم "أيرجى بالجراد صلاح أمر وقد جُبِلَ الجراد على الفساد" أترجى من نظام يحمل في أحشاءه الفساد، ويتغذى من المحسوبية والرشوة، ويتمعش من نهب الثروات، أترجى من هكذا نظام أن يحارب الفساد وان يعيد حقوق الشعب المنهوبة، أترجى من نظام تأتيه الأوامر من وراء البحار ان يقف في صف الأمة وعقيدة الأمة، أترجى ممن ورط البلاد وفتح الأبواب على مصراعيها لصندوق النقد الدولي ان يغير وينتصر لإرادة الشعب "ما هكذا يا سعيد تورد الإبل"

إن ترقيع المبدأ الرأسمالي من خلال ما يسمى بالدولة الاجتماعية أو العدالة الاجتماعية، هي مخادعة وعلاج طارئ لستر المظالم الناتجة عن تطبيق الحرية الاقتصادية المطلقة المتوحشة. فهذا العلاج المسكّن الواهن هو فقط لإطالة وحماية الرأسمالية من السقوط والاندثار.

إن البديل الحقيقي هو في الخلافة الإسلامية التي ستطبق الإسلام بشكل فعلي في جميع مناحي الحياة، وستأخذ زمام المبادرة من دول الظلم والطغيان في العالم وخاصة أمريكا والغرب، وستتبوأ مقعد الدولة الأولى في العالم، وستنشر الخير والعدل وتخرج الناس من الظلمات إلى النور، وتملأ الدنيا عدلا كما ملئت جورا وظلما، وبغير هذا ستبقى الوجوه تتبدل والأنظمة التي هي سبب التعاسة والظلم باقية

تنصيب الحكومة: حين يجاهر بالخيانة في المواكب الرسمية

أ. عبد الرؤوف العامري

طالما تذرع الخونة، والمضبوعون بسحر المتغلبين فقديما قال ابن خلدون: المغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب، وكذلك الذين تعشى أبصارهم عن رؤية الواقع على حقيقته، بنظرية المؤامرة، للدفع وإنكار أن بلدنا وسائر البلاد العربية ترزح تحت نير الاستعمار المباشر، وأن محترفي السياسة، الموسد إليهم مهمة رعاية مصالح السادة المهيمنين وأداء أدوارهم في حدود ما رسم لهم، هم أولياء أمور، لا يشك في ذمتهم.

لا نقول هذا لإلقاء تبعة تخلفنا ووقوعنا تحت سلطان العدو على « الآخر »، ولكن حتى لا يصير الخوف من الاتهام بالوقوع تحت « وهم عقدة المؤامرة » حائلا دون إبصار هذا الواقع.

إن المتابع للحياة السياسية في تونس ليتملكه العجب من قدرة محترفي السياسة هنا على النفاق ولعب دور صاحب السيادة المتحكم في قراره، القائم ندا لنظرائه في دول العالم المخلصين لشعوبهم والحريصين على مصالحهم. فنحن لازلنا تحت صدمة التصريح الذي أفلت من فم الباجي قائد السبسي ذات صيف، حين قال، في اجتماع رسمي بأصحاب المؤسسات وعلى القناة الأولى، أن «المسؤول الكبير» وبخه عن عجزه على معالجة أزمات حزبه ، نداء تونس، وأنه لما أدرك فداحة كلامه عليه، وهو الكلام الذي لم يستطع تداركه فعقب قائلا: وأنتم كلكم تعرفونه، دون أن يرف لأغرار السياسة جفن أو أن تتحرك في أساطين الإعلام والمثقفين نخوة الكرام ليسائلوه عن ماهية هذا الذي سماه بالمسؤول الكبير، وأن تقع مقاضاته حتى يكشف عمن عناه بقوله ذاك. لم نكد نفيق من وقع هذا التصريح حتى يفضح الله مرة أخرى الجميع على لسان رئيس الحكومة الجديد إلياس الفخفاخ في حفل تسلّم وتسليم الحكومة بقوله: إن سفيرة بريطانيا سألته» نهارة المعايدة جاتني سفيرة بريطانيا قالت لي « كيفاش تشوف، كان يعطوك الثيقة وتولي رئيس حكومة «؟ أي خزي تجلل به هؤلاء، وأي عار تسربلوا به وهم يسمعون أن رئيس الحكومة الذي كلفه رئيس الدولة بتشكيل الحكومة وباعتباره الأقدر، والذي تزاحموا على بابه ليجدوا مكانا في تشكيلته، قد كان ذلك بأمر من سفيرة دولة مستعمرة صليبية قاتلة، من بين قائمة من المرشحين أمامها بعد أن حددت هي مقاييس القبول، وهي في الحقيقة لا تعدو إلا أن تكون مقاييس سيئ الذكر غلوب باشا حين اختار قيادة للجيش الأردني أيام الانتداب البريطاني.

فبعيدا عن عقدة المؤامرة، ولم نكن يوما أسرى هذه الفكرة، فإن كل الشواهد الحسية التي تفقأ الأعين لتدل على أن بلدنا لازال يرزح تحت نير المستعمر وإن انتقل من يد الفرنسيين إلى أيدي الانجليز. إلا أن محترفي السياسة فيه سعداء بحرفتهم هذه إذ هم يظنون أنفسهم سياسيين وما هم في الحقيقة إلا عملاء عن وعي أو عن حسن نية حين تبنوا فكر الغرب عقيدة وإمضاء خطته التي رسمتها مراكزه الاستراتيجية لبلداننا.

فإن كان تدخل السفارة البريطانية في مصالح رئاسة الحكومة لإعادة هيكلتها، وأشرافها على مصالح وزارة الداخلية وتحديد عقيدة ضباطها الأمنية، وقد بلغ الأمر حد تمويل سفارة المملكة المتحدة بتونس إنشاء مراكز شرطة في تونس وتحول سفيرتها لتدشين المراكز الأمنية.

وإن كان تدخل السفارة البريطانية، تمويلا وإعلاما، للدعاية للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها حكومة الشاهد وقد بلغ هذا التدخل حد المساهمة في محاولة وأد الحركات الاحتجاجية الشعبية

وإن كانت الهيمنة شبه الكلية للشركات البريطانية على مجمل موارد الطاقة في تونس بل وامتلاك بعض هذه الشركات حقولا كاملة بنسبة مائة بالمائة ثم بيعها للدولة التونسية بالعملة الصعبة وبالأسعار العالمية.

إن كان كل ذلك غير كاف للتدليل على تبعية تونس للغرب عموما ولبريطانيا تحديدا فهل يكفي تصريح إلياس الفخفاخ، وهو سعيد بذلك، لأن يقنع سياسيينا الأشاوس ويوقظ ضمائرهم؟ فالسياسي الذي حمل نفسه مسؤولية الشأن العام عليه أن يحدد ابتداء قبل الخوض فيه: أين تكمن المصلحة العامة ومن يكون خطرا عليها؟

ومصلحتنا التي لا يختلف فيها اثنان هي انعتاقنا من التبعية واسترداد إرادتنا على أساس هويتنا كوننا مسلمين، وأما الخطر الذي يتهددها فهو معلوم غير مجهول: قوى الكفر قاطبة والرأسمالية الاستعمارية تخصيصا.

حملة جديدة للقسم النسائي لحزب التحرير في تونس

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صحفي

" شقاء الطفولة في علمانية الدولة "

لقد حرص الاستعمار على هدم كيان الأمة من خلال محاولاته خلخلة أركان الأسرة، فلم يكتف بالحط من شأن الأب والأم باسم الحرية والمساواة، بل سعى إلى إضاعة أبنائنا بالعمل على إيجاد ناشئة على نمط مخالف لفطرة الإنسان.

فقد عمد إلى جعل الطفل ينشأ ضمن منظومة علمانية مبتورة، سلاحها اتفاقيات وقوانين ومنظمات تعمل أغلبها على تهميش تربيته وجعله يتنكر لإسلامه ولا يأبه لنظام يستجيب لروح الأمة الإسلامية.

وقد ولّدت هذه المنظومة حياة ضنكا أدت إلى نسبة انتحارات مفزعة في صفوف الأطفال، وجرائم اغتصاب في حقهم وحالات تشرد، وانقطاع مهول عن التعليم وانحراف أخلاقي، مع ارتباك في الحالات النفسية المتفاقمة، وارتفاع نسبة التعاطي للمخدرات، وبالرغم من كل ذلك فإن النظام في بلادنا لا يولي الأمر أهمية.

بل في أقصى الحالات فإنه لا يرى العلاج إلا ضمن منظومة كانت هي سبب الداء، وعليه فإن القسم النسائي لحزب التحرير في ولاية تونس يعلن عن انطلاق حملة تحت عنوان: "شقاء الطفولة في علمانية الدولة".

ويتضمن برنامج الحملة محورين:

المحور الأوّل: الطفولة بين الإهمال ومصدر القوانين، سيتم التطرق فيه إلى النقاط التالية:

أ- تدمير الأسرة الحاضنة الطبيعية للطفل

ب- إهمال الدولة لدورها في الرعاية الصحية والتعليمية

ج- قهر واغتيال الرأسمالية العلمانية للطفولة في تونس والعالم

د- الطفل والإعلام بين البناء والهدم.

المحور الثاني: يعنى بتبيان كيفية رعاية الطفولة بالإسلام.

الناطقة الرسمية باسم القسم النسائي لحزب التحرير في ولاية تونس

التاريخ الهجري 29 من جمادى الثانية 1441هـ

التاريخ الميلادي الأحد, 23 شباط/فبراير 2020 م

حكومة الفخفاخ: طبخة سياسية بريطانية بزيت تونسي خالص

المهندس- وسام الأطرش

1- سؤال المقيمة العامة البريطانية للمسؤول الصغير

قال رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ في معرض حديثه أثناء تسلمه مهام رئاسة الحكومة التونسية يوم 28 فيفري 2020:

"سفيرة بريطانيا جاتني نهار المُعايدة وقاتلي كيفاش تشوف كان يعطيوك الثقة وتوليَ رئيس حكومة، قلتلها أحنا تونس كيما الطيّارة الي تلوج في "البيست" تدور عاليسار وعاليمين بالشوي وبعد تبدا الإقلاع، واحنا بدينا نقربو للبيست وان شاء الله الّي يجيو بعدنا يقومو بالإقلاع" انتهى.

وبالعودة إلى تاريخ "المعايدة" التي تحدث عنها إلياس الفخفاخ، نجد أنه كان يوم الأربعاء 22 جانفي 2020 حيث كان الفخفاخ يقصد بذلك موكب تقبل التهاني بمناسبة حلول السنة الإدارية الجديدة 2020 الذي انتظم في قصر قرطاج بدعوة من الرئيس قيس سعيد، ما يعني أن لقاء الفخفاخ بالمقيمة العامة البريطانية في قصر قرطاج وتبادل أطراف الحديث كان مباشرة إثر تعيين الرئيس واختياره المفاجئ (إن صح أنه اختياره) لشخص إلياس الفخفاخ.

2- طبخة سياسية جاهزة لأيتام على مأدبة اللئام

إثر هذا السؤال العابر من قبل السفيرة البريطانية يوم الأربعاء، انطلقت مشاورات تشكيل الحكومة رسميا بعد ظهر الخميس 23 جانفي 2020، بقصر الضيافة بقرطاج بعد تعيين كاتب الدولة السابق في وزارة المالية "الهادي دمق" رئيسا لديوان حكومة الفخفاخ ليخوض معه "ماراطون" مشاورات تبدو لوهلة أنها لم تكن جاهزة مسبقا، حيث كانت بداية هذه المشاورات مع كل من راشد الغنوشي عن حركة النهضة، سليم العزابي عن تحيا تونس، محمد عبو عن التيار الديمقراطي وزهير المغزاوي عن حركة الشعب، مع إصرار واضح منذ البداية على عدم تشريك قلب تونس استجابة لطلب من الرئيس كما تم توضيحه خلال أول ندوة صحفية يوم 24 جانفي 2020.

مساء الثلاثاء 28 جانفي 2020، كان مسار تشكيل حكومة الفخفاخ على موعد مع رئيس غرفة التجارة التونسية البريطانية ومدير العلاقات الخارجية بشركة شال (بريتش غاز سابقا) مهدي بن عبد الله (وهو صديق السفارة البريطانية في تونس بشهادة السفيرة نفسها، بل هو الذراع الأيمن لسفارة بريطانيا منذ عهد السفير "كريستوفر أوكونور" مرورا بالسفيرة "هاميش كويل" وصولا للسفيرة "لويس دي سوزا" وهو الشخص الذي يهابه كل الوسط السياسي بلا استثناء حيث سجل حضوره في جميع مراحل العملية السياسية في البلاد وما تطلبه ذلك من تشكيل حكومات، كما أنه قريب صخر الماطري وحفيد محمود الماطري مؤسس ورئيس الحزب الحر الدستوري التونسي حين كان الحبيب بورقيبة كاتبا عاما للحزب).

فقد وقع بحضور المهدي بن عبد الله اجتماع مطول وضع الملامح الأولى لحكومة الفخفاخ، بحضور بعض وزراء الحكومة المفترضة على غرار لبنى الجريبي (وزيرة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالمشاريع الكبرى) ومحمد الحامدي (وزير التربية والتعليم)، كما أسند لرئيس ديوان الحكومة السيد الهادي دمق مهمة استكمال جلسات التشاور مع الأحزاب والكتل وحتى ترأسها في العديد من المرات ومنها الجلسة التي حضرها مهدي بن عبد الله نفسها والتي غادرها الفخفاخ وصار منشغلا بالتصريحات الإعلامية بدل الانشغال بتشكيل الحكومة فأعلن عند مغادرته قصر الضيافة أنه سيطلع الإعلام على المستجدات ضمن ندوة صحفية بتاريخ 31 جانفي 2020، وهم ما تم فعلا.

وهكذا، صار دور الفخفاخ ثانويا في تشكيل الحكومة، تماما مثلما كان دوره ثانويا عندما كان وزيرا للمالية وكان الهادي دمق هو من يسطر السياسات ويضع ميزانية الدولة، وجل المديرين العامين بوزارة المالية يدركون جيدا أن هذا الأخير هو الحاكم الفعلي في الوزارة.

3- من هو مدير ديوان رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ؟

الهادي دمق (عمره 63 سنة)، هو خريج المدرسة الوطنية للإدارة. بدأ يشتغل بوزارة التخطيط والمالية سنة 1980، أي منذ عهد بورقيبة. وقد عين منذ سنة 2000 مسؤول ميزانية الدولة من الفئة الأولى (المدير العام) المسؤول عن التنسيق مع بقية مسؤولي ميزانية الدولة، وجميعنا يعلم ما يجب أن يكون عليه التوجه السياسي لمن يصل إلى هكذا مناصب حساسة في الدولة زمن الاستبداد النوفمبري.

ومنذ ديسمبر 2011، عيّن كاتبا عاما لوزارة المالية، فاشتغل مع كل من حسين الديماسي وسليم بسباس وجلول عياد وإلياس الفخفاخ وحكيم بن حمودة وسليم شاكر ولمياء الزريبي والفاضل عبد الكافي، ورحل جميعهم وبقي هو في الوزارة إلى حين تقاعده سنة 2017، أي قبيل مجيء رضا شلغوم.

ليس المجال هنا لفتح ملفات الفساد المالي داخل وزارة تخفي كل أسرار دولة الفساد، ولكن حسبنا أن نشير إلى أن وزارة المالية وفي سابقة خطيرة أعلنت بتاريخ 15 ماي 2015 عن طلب عروض لاختيار لجنة مختصّة أو مكتب دراسات تعهد له مهمة اختيار المسؤولين الجدد على البنوك العمومية الثلاثة المنهوبة (الشركة التونسية للبنك، البنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان) والتي تمت رسملتها من أجل التوفيت فيها، وكان الاختيار على لجنة من بين أعضائها وزير المالية في حكومة السبسي "جلول عياد" والحاكم الفعلي في وزارة المالية الهادي دمق الذي يرأس حاليا ديوان رئيس الحكومة "الثورية" إلياس الفخفاخ. وبعبارة أخرى، فإن مهندس الميكانيك إلياس الفخفاخ، لم يهندس حكومته، بل هو واجهة لهندسة بريطانية تبقي على نفس النظام وتغير الوجوه فقط.

4- وزارة المالية، مجرد أداة لدى أباطرة المال والأعمال

أما علاقة هذين الأخيرين بالمدعو مهدي بن عبد الله، فهي تمر بالضرورة عبر صديق "جلول عياد" وحليفه في عالم المال والأعمال المدعو "كمال لزعر" صاحب الشركة المشبوهة الناشطة في الإمارات والسعودية (Swicorp)، والتي التحقت بها صفية حشيشة (زوجة مهدي بن عبد الله) منذ سنة 2005 فصارت اليد اليمنى للمدعو كمال لزعر بل مديرة فرع الشركة في تونس، ولذلك لم يكن غريبا أن يقع إلحاقها زمن "جلول عياد" بديوان الوزير في خطة مستشارة مفوضة فوق العادة لتطلع على جل الملفات الحساسة وعلى أدق تفاصيل الشركات المصادرة وليصل الأمر إلى حد لعب دور قذر في تمكين شركة SWICORP من نيل صفقة التصرف في أسهم شركة إسمنت قرطاج Carthage Cement وربما يفسر ذلك حزمة الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات الثورجية والخسائر المالية الضخمة التي تسببت فيها وليدفع كل من رجل الأعمال لزهر السطا (الشريك الرئيسي) وعدد كبير من المساهمين الثمن غاليا بعد أن شهدت الأسهم تراجعا مثيرا أوصلها إلى نصف القيمة الإسمية والجواد الرابح الوحيد ليس إلا كمال لزعر، المسؤول المباشر لزوجة السيد مهدي بن عبد الله.

الأكثر من ذلك، أن ملف الإرهاب قد فتح فجأة بعد تهديد جدّي للنقيب زياد فرج الله دفعه إلى الظهور العلني، يليه ظهور مسرحية "شوشو" التي جاءت على ما يبدو في سياق تصفية حسابات بين لوبيّات المال والأعمال عبر الاستثمار في موضوع الإرهاب لضرب الخصم الظاهر في الرواية "لزهر السطا"، أما بقية الرواية وطريقة لعلمة الموضوع، فعاد الحديث فيه ضمن الغرف المغلقة وعبر مساومات تحت الطاولة.

الثمن غاليا بعد أن شهدت الأسهم تراجعا مثيرا أوصلها إلى نصف القيمة الإسمية والجواد الرابح الوحيد ليس إلا كمال لزعر، المسؤول المباشر لزوجة السيد مهدي بن عبد الله.

الأكثر من ذلك، أن ملف الإرهاب قد فتح فجأة بعد تهديد جدّي للنقيب زياد فرج الله دفعه إلى الظهور العلني، يليه ظهور مسرحية "شوشو" التي جاءت على ما يبدو في سياق تصفية حسابات بين لوبيّات المال والأعمال عبر الاستثمار في موضوع الإرهاب لضرب الخصم الظاهر في الرواية "لزهر السطا"، أما بقية الرواية وطريقة لملمة الموضوع، فعاد الحديث فيه ضمن الغرف المغلقة وعبر مساومات تحت الطاولة.

وبعد تأسيس جلول عياد، لبنك مركزي مواز برأس مال يقدر بـ4000 مليار دينار حيث أطلق عليه تسمية صندوق الودائع والأمانات CDC، فقد عاد المكتب الاستشاري الخاص SWICORPليشرف من قريب على تحالف مشبوه وممنوع مع البقرتين الحلوبتين "صندوق الأمانات الودائع"وشركة الكرامة القابضة التابعة لصخر الماطري والتي يدير قطبها التكنولوجي وزير تكنولوجيا الاتصالات في حكومة يوسف الشاهد السيد أنور معروف، الذي تم الاحتفاظ به في حكومة الفخفاخ، كوزير للنقل واللوجستية، تكريما لجهوده في جمع خبراء ومسؤولين من مختلف الهياكل والوزارات ومن القطاع العام مع خبراء من جامعة أكسفورد البريطانية لمدة ثلاث أيام من شهر جوان 2019، للتباحث في مجال الأمن السيبرني وإقناع الجانب التونسي بضرورة الاستجابة إلى المعايير الدولية في هذا المجال الذي أبدى فيه الجانب البريطاني استعداده للدعم خاصة بعد تعهد مجلس الأمن القومي بتفعيل إستراتيجية الأمن السيبرني.

وحيث أن وزارة المالية من الأهمية بمكان خاصة في المرحلة القادمة، فقد تم استجلاب مهندس الاقتصاد محمد نزار يعيش المدير التنفيذي السابق باتصالات تونس والشريك في مجموعة PWC البريطانية إلى حكومة الفخفاخ، لتبقى هذه الوزارة مجرد أداة لدى تخدم مصالح كبار رؤوس الأموال، تشد عضدها وزارة الاستثمار والتعاون الدولي التي أسندت في حكومة الفخفاخ إلى صديق المهدي بن عبد الله والقيادي في حزب تحيا تونس سليم العزابي حتى لا تخرج الأمور عن دائرة هذا اللوبي الاقتصادي الذي سيعطي دورا مباشر لبريطانيا في مجال الخدمات المالية للبورصة التونسية.

5- بريطانيا هي الحاكم الفعلي والحقيقي في تونس

لم تكتف بريطانيا بهيكلة مصالح رئاسة الحكومة عبر مكتب الدراساتAdam Smith International ، وهيكلة وزارة الداخلية عبر شركة Aktisstrategy البريطانية، وإنشاء شرطة الجوار وتدشين المراكز النموذجية وتدريب قوات الإدارة المختصة للحرس الوطني USGNوقوات الجيش التونسي، ولم تكتف بوضع يدها بالكامل على الثروات الطاقية من غاز ونفط واستحواذها لعقود على عدة حقول بنسبة 100٪ على غرار حقل ميسكار لشركة بريتش غاز، وتسخيرها لأبناء الجيش وجعلهم حرسا لعمليات النهب المنظم والمقنّن للثروة عبر مجلة المحروقات الموضوعة على المقاس.

لم يكفها كل ذلك، لتقيد الحكومة القادمة بعدة اتفاقيات مسبقة في عديد المجالات، ثم تمر إلى فرض الحكم المحلي على الطريقة البريطانية، حيث جاء صاحب الجنسية البريطانية لطفي زيتون لهذا الغرض، ووضع على رأس وزارة التنمية المحلية بعد فصلها عن وزارة البيئة، وهو متحصل على بكالوريوس الحوكمة والتاريخ السياسي من جامعة شرق لندن ثم تحصل على الماجستير في نظريات العلاقات الدولية من جامعة كانتربري ببريطانيا، ولا تكاد تخلو مداخلاته من إشادة بالنموذج البريطاني في الحكم.

هذا دون أن ننسى جهودها في الإشراف المباشر على استقطاب عدد لا بأس به وزراء حكومة الفخفاخ بدهاء سياسي ماكر، حيث قامت بالتعامل معهم واستدعاء العديد منهم وإبهارهم بشكل يشدهم إلى النموذج البريطاني في مجال تخصصهم، ونذكر على سبيل المثالوزير الطاقة منجي مرزوق الذي لعب دورا في فتح ملف الغاز الصخري في تونس أثناء توليه الوزارة في حكومة الصيد مع أنه متخصص في مجال تكنولوجيا الإتصالات، ثم وجدناه عضوا رئيسيا في فعاليات الدورة التاسعة لقمة تونس للنفط والغاز (Tunisia Oil & Gas Summit 2019) بإشراف من مدير العلاقات الخارجية لشركة شال مهدي بن عبد الله، الذي تحدث عن ضرورة التقدم في ملف الغاز الصخري في تونس.

كما نذكر وزير الفلاحة أسامة الخريجي الذي قدم من الأردن بعد الثورة وتم تكريمه من قبل الفدرالية العالمية للمنظمات الهندسيةالمرتكزة في لندن إثر مداخلة له بين أعضاء الفيدرالية، ووزير التعليم العالي سليم شورى الذي كان له لقاء مطول مع نائبة رئيس جامعة لندن المكلفة بالعلاقات الدولية مع إفريقيا والشرق الأوسطIjeomalchegbu أثناء زيارة أداها مع الوزير السابق سليم خلبوس، ووزير تكنولوجيا الاتصالات محمد الفاضل كريم الذي وقع تكريمه على جهوده في تمكين شركة "فودافون"البريطانية من أول اتفاقية شراكة تعقدها في منطقة شمال إفريقيا، حيث قام بتوقيعها بحضور السفيرة البريطانية "لويس دي سوزا" عندما كان يشغل منصب الرئيس المدير العام لشركة اتصالات تونس.

هذه هي الوزارات التي تكتسي طابعا مهما لدى الأنجليز، تصل في بعض الأحيان إلى حد الخطوط الحمراء التي لا يمكن التنازل عنها، لما لها من دور في إنعاش الاقتصاد البريطاني خاصة بعد مرحلة الخروج الفعلي من الاتحاد الأوروبيضمن استراتيجية يرسمها المعهد الملكي البريطاني، أما بقية الوزارات فالأفضل لديهمأن تدين بالولاء لبريطانيا وأن تكون مضبوعة بثقافتها، وهنا يأتي دور السياسيين في تونس، ليتصارعوا حول شكليات الأمور في دائرة التكتيك ويقنعوا الشعب بما فرض عليهم المسؤول الكبير من ضرورة المرور إلى المصالحة الشاملة، ومع ذلك نجد مثلا أن كاتب الدولة للرياضة في حكومة يوسف الشاهد السيد أحمد قعلول، قد تم اختياره وزيرا لشؤون الشباب والرياضة في حكومة إلياس الفخفاخ، لما له من وزن متأت أساسا من تكوينه في كبرى الجامعات البريطانية، حيث أنه أستاذ محاضر في الإسلاميات بالأكاديمية الأوروبية للدراسات الإسلامية بلندن، وهو متحصلعلى الماجستير في الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن.

ختاما، فإن الكلام حول أولويات بريطانيا في تونس، والقطاعات التي تعمل على الاهتمام بها في المرحلة القادمة ليس متأتيا من فراغ أو من تخمينات افتراضية، كما هو الحال عند من ألهتهم شطحات السفير الفرنسي عن تتبع الفاعلين السياسيين الحقيقيين ومدى تغلغلهم بالفعل والإنجاز في كل الأوساط تقريبا، إنما هو مبني على معلومات دقيقة لعل أبرزها ذلك التصريح الذي أدلى به المبعوث التجاري البريطاني لتونس "أندرو موريسون"يوم 15 سبتمبر 2017 لإذاعة شمس أف أم، حيث أكد أن "المجالات التي يمكن أن تتعامل فيها بريطانيا مع تونس خلال الفترة القادمة، هي الفلاحة، الصحة، النفط والغاز، الاتصالات وخاصة الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات التي بدا أن فيها مهارات كبيرة في تونس، أما الفلاحة فأهم ما تنتظره بريطانيا من تونس، هو أن يوجد لدينا في المملكة المتحدة زيت الزيتون التونسي".

عندها لم يكن "أندرو موريسون" قد خلف "ألستير بيرت" في منصبه كوزير لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية، ولكننا وجدناه مطلع هذا العام يتحدث من هذا المنصب إلى رجل الأنجليز في تونس المهدي بن عبد الله، ضمن قمة الاستثمار البريطانية الإفريقية التي عقدت في لندن يوم 20جانفي 2020، فأي ثقة هذه التي سيعيدها الفخفاخ والطبخة السياسية قد أعدّها الأنجليز بزيت تونسي خالص؟

حكومة الفخفاخ: سياقات التشكيل وتواصل الأزمة

بقلم: المهندس محمد ياسين صميدة - تونس

منذ سنة 2011 بعد سقوط الهالك بن علي، لم تعرف تونس استقرارا حكوميا، فقد تداولت على البلاد أكثر من عشر حكومات كانت تعصف بها في كل مرة أزمات سياسية وإن اختلفت مظاهرها إلا أنها كانت في كل مرة صراعا بين أطراف سياسية وقد يكون للتدخل الخارجي فيها نصيب.

الانتخابات الأخيرة وإن سوّقها السياسيون على أنها ستكون حاسمة في مسار الانتقال الديمقراطي بعد سنوات عاشها الناس أشبه بالمجهول وتدهور الأمل في خروج قريب من عمق الأزمات التي ألقت بظلالها على معيشة الناس وظروف حياتهم، إلا أن مخرجاتها كان عنوانا لأزمة سياسية جديدة، فلا زالت إلى اليوم لم تتعين حكومة جديدة رغم انقضاء الانتخابات منذ ما يزيد عن 3 أشهر.

انتخابات أعطت فسيفساء انتخابية بدون أغلبية مريحة للحزب الأول حركة النهضة، مما جعل مفاوضات تشكيل حكومة مرشحها الحبيب الجملي تنتهي بالفشل وعدم المصادقة عليها في مجلس نواب الشعب، ليكون الإجراء تعيين إلياس الفخفاخ من رئيس الدولة بالتشاور مع أبرز الكتل المشكلة للمجلس النيابي كفرصة أخيرة قبل إعلانه حل البرلمان وإعادة انتخابات سابقة لأوانها، الأمر الذي جعل المفاوضات بين الأحزاب لم تكن كسابقتها، فالكل يعلم أن نتائج الانتخابات إن أعيدت لن تكون كسابقتها.

وبالرغم من ذلك كانت المناورات حاضرة بين الجميع؛ فحركة النهضة ادعت أنها لن تقبل بحكومة لا يشارك فيها خصمها في الانتخابات، حزب قلب تونس الذي اتهمته بالفساد ثم تراجعت عن ذلك.

حزب التيار وحركة الشعب اللذان طالما عارضا التحالف مع يوسف الشاهد رئيس الحكومة الحالي ورئيس حزب تحيا تونس، كانا من المساندين بقوة لخيارات الفخفاخ.

فكان تشكيل الحكومة فرصة لمزيد كشف عقلية الساسة في تونس وضرب ثقة الناس فيهم فأصبح العداء لقلب تونس والذي قامت عليه الحملة الانتخابية للنهضة قراراً خاطئاً بحسب قيادي في النهضة أو كلام انتخابات بحسب قيادية أخرى، وأصبح الغنوشي أبا روحيا لأحد قادة حزب قلب تونس الذي أسس حملته أيضا على مواجهة (أخونة الدولة وأسلمتها) بل حتى إن التصريح ونقيضه من الطرف نفسه لا يتجاوز ساعات في عمليات تحيّل متواصلة على الشعب.

حكومة الفخفاخ التي تمت المصادقة عليها في البرلمان الأسبوع الفارط، بين الخوف من عودة الانتخابات التي قد يخسر فيها جزء كبير مقاعدهم إلى الأبد ومع الامتيازات الفردية التي يتحصل عليها النواب، وبين ضغط الجهات التي يسمونها ماتحة وقد بعثت برسائلها أنها لن تتفاوض إلا مع حكومة معينة من أجل تمكين تونس من القروض المبرمجة سابقا ولكن بعد شروطها التي تفرضها وفق السياقات المحلية والإقليمية.

ولكن حكومة الفخفاخ حتى المشاركين فيها اعتبروا أن عمرها لن يكون طويلا، فهي آيلة للسقوط، وهو ما يؤكده الواقع اليوم، فما بالك بنجاحها أو تمكنها من حلحلة الأزمات التي تعيشها البلاد؟

فالوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد وصل إلى قمة العجز وهو ما تبينه الأرقام، من عجز في الميزانية وتفاقم المديونية بشكل غير مسبوق وعجز في الميزان التجاري مع تدهور عميق وواضح لظروف الناس، كما تشهد البلاد انهيارات في الوضع الصحي والبيئي والتعليمي.

أما من الناحية السياسية فهذه الحكومة وإن تشكلت من حزام سياسي واسع إلا أنه كان بمثابة الفرقاء المتشاكسين لن يقف تشاكسهم بتبادل الاتهامات في توزيع الفشل وتحت ضغط شعبي أبرز ميزته أنه فقد الثقة الكاملة في السياسيين ولم يعد يرى منهم سبلا للخروج من الأزمة.

حكومة الفخفاخ لن تكون حلا للأزمة بل ستكون جزءاً منها وتواصلا أسوأ لها في سياق تواصل الأسباب نفسها التي أدت إلى فشل غيرها، ففساد المنظومة لا زال قائما، والفاسدون في الدولة متشبثون بالحكم إلى آخر رمق مهما كلفهم من عمالة وتبعية لجهات استعمارية يستغلون دعمها لها في سبيل خدمة مصالحها.

فغياب المنظومة الراشدة والسياسيين الذين ينظرون إلى البلاد من خارج إطار المنظومة الفاسدة بقوانينها وتشريعاتها والعقلية السائدة في التعامل مع الأزمات بسياسة تأجيلها إلى المستقبل بعيد كل البعد عن النظرة الإستراتيجية التي تخطط لأن تكون البلاد عنوان نهضة وتقدم للبشرية جمعاء وهي السبيل الوحيد للخروج من كل الأزمات.

ويتواصل التضليل السياسي لحكومات «ما بعد الثورة»

علي السعيدي

الخبر

الفخفاخ يقدم سبعة مشاريع كبرى

أكد المكلف بتشكيل الحكومة الياس الفخفاخ في كلمته في الجلسة العامة المخصصة لمنح الثقة لحكومته يوم الأربعاء 26 فيفري 2020 أن حكومته ستعمل على تنفيذ مخطط يتضمن محاور الانتقال الاقتصادي والاجتماعي ويرتكز على 7 مشاريع كبرى.وقال إنه سيعود إلى البرلمان في موعد قريب لتقديم تفاصيل البرنامج الذي قدم خطوطه العريضة يوم الأربعاء، وسيقدم خطط العمل التي وضعت والمؤشرات الكمية والنوعية التي سيعتمدها.

وتكمن المشاريع السبعة في:

المشروع الوطني الأول: برنامج هيكلي لإصلاح الدولة واستكمال بناء اللامركزية.

المشروع الوطني الثاني: هو إصلاح منظومة التربية والتعليم العمومي.

المشروع الوطني الثالث: إصلاح منظومة الصحة العمومية

المشروع الوطني الرابع: إ ٌ باز التحول الرقمي

المشروع الوطني الخامس: إ ٌ باز النقلة الطاقية

المشروع الوطني السادس: اصلاح المنظومة الفلاحية.

المشروع الوطني السابع: اندماج طوعي ومعزز داخل إفريقيا

التعليق:

1- التضليل السياسي عقيدة وركيزة في النظام الديمقراطي:

«إذا حدث في أي وقت أثناء الخداع الذي تمارسه، أن خامر الناس أدنى شك في ماهية نواياك، فقد ضاع كل شيء، لا تُعطهم فرصة تحسّس ما الذي تهدف إليه، أبعدهم عن الهدف بوضع أشياء تضليلية في طريقهم كي يتلهوا بها عن الشيء الحقيقي، استخدم الإخلاص المزيف والإشارات الغامضة، وضع أهدافا مضللة لرغباتك، فعندما يعجز الناس عن تمييز الأصيل من الزائف، فإنهم لن يقدروا على معرفة هدفك». (غرين روبيرت، كيف تمسك بزمام القوة، ص36)

فالمشاغلة السياسية أو الإلهاء السياسي الذي يستخدمه الساسة بحسب الدكتور كلود يونان في كتابه «طرق التضليل السياسي» وبحسب منظريهم: تعني إلهاء المضلّلين (بفتح اللام) بأمور ثانوية لمنعهم من الخوض في الأمور السياسية الرئيسة المؤثرة في العملية السياسية، هكذا تسمى المشاغلة السياسية طريقة تضليلية لتشتيت انتباه المضلَّل (بفتح اللام) وبعثرة تركيزه، وتؤدي إلى توزيع إمكاناته الفكرية والمادية، والى توجيه إمكاناته وقدراته وقواه نحو أهداف عقيمة غير مجدية، بحيث يستحيل عليه التدخل بقوة وبتأثير. وبالتالي يظهر جليا أن الكذب والمراوغة والتضليل أسس ثابتة من عقيدة الغرب في ممارسته للسياسة ولذلك كان هذا أيضا أساسا متينا عند حكام تونس لا يبرحونه لتوفيره غطاءا يقي عوراتهم حسب ظنهم.

لا يُخامرنا الشك بمدى التضليل الذي تمارسه الطبقة السياسية الحاكمة في تونس، وبأساليب قذرة جدا، لأسباب تتعلق بطبيعة فهمهم للحكم باعتباره غنيمة ومكسبا وبالتالي يلجؤون إلى «النظرية الميكافيلية» الغاية تبرر الوسيلة».

2- نماذج من التضليل:

بات الأهل في تونس يدركون حجم الدجل السياسي الذي تمارسه الطغمة الحاكمة بأمر سيدها المتربص شرا بالبلاد والعباد ،وتركز هذا الوعي وصار من البديهيات بعد تعاقب أكثر من 11 حكومة زادت البلاد والعباد ضنكا ورهقا، تكثر الوعود حين طلب نيل الثقة وحين الانتخابات وبمجرد استتباب الأمر تبدأ الحكومة في تنفيذ ما وعدت به لكن وللأسف ليس لفائدة أهل تونس بل للغرب وأذرعه وشركاته فهم من يولي حكامنا وجهتهم إليهم ويطلبون رضاهم وودهم.

وعد رئيس الحكومة بسبعة مشاريع كبرى، ضخمها بالوصف فيما لا تعدو أن تكون بيعا لوهم وذرا للرماد في العيون وإليكم التفصيل:

* المشروع الأول: برنامج هيكلي لإصلاح الدولة واستكمال بناء اللامركزية: إن الدولة تعني الكيان التنفيذي لقناعات وأفكار الناس ومن باب أن الناس مسلمون فالأصل في الدولة أن تكون مطبقة لأحكام الإسلام وترعى شؤون الناس به لكن الحال غير الحال فالدولة في تونس معرضة عن شرع رب العالمين وتطبق النظام الرأسمالي المنبثق عن عقيدة فصل الدين عن الحياة الضديدة للإسلام، وبالتالي فمقولة إصلاح الدولة هو مزيد تركيز للحكم بغير ما أنزل الله وما يرونه إصلاحا هو إفساد في حقيقة الأمر.

* المشروع الرابع والخامس والسابع: إنجاز التحول الرقمي وإنجاز النقلة الطاقية واندماج طوعي ومعزز داخل إفريقيا: كلها مشاريع حشو لملأ الورقة مثلها مثل مشاريع الوحدة العربية بين دول قطرية يرعاها سايكس وبيكو. مشاريع يقع تخصيص اعتمادات خاصة لها لكي لا ترى النور ويتم التلاعب بميزانياتها بين أيدي سماسرة راس المال في سوق النخاسة والعمالة والمحاصصات والتوافقات.

* المشروع الوطني الثاني والثالث والسادس: إصلاح منظومة التربية والتعليم العمومي وإصلاح منظومة الصحة العمومية وإصلاح المنظومة الفلاحية: وقد بان مقصدهم في الإصلاح بعد تمشي الحكومات السابقة وما أقروه من قوانين وإجراءات والتزامات مع المتعهدين من المؤسسات والهياكل الغربية وصناديق النهب فإصلاح منظومة التعليم هو بخوصصتها والتخلي عنها لفائدة لوبيات لا هم لها إلا جني الأرباح، وكذلك بإدخال ما أسموه التربية الجنسية تنفيذا لبنود اتفاقية سيداو التي ترمي إلى إخضاع المجتمع لوجهة النظر الغربية العلمانية القائمة على إباحة الفساد والرذيلة واقصاء النظام التربوي الإسلامي القويم، وأما منظومة الصحة العمومية التي لم يبق لها من العمومية غير الاسم فكذلك إصلاحها يقتضي التفويت فيها لفائدة الخواص حيث صار الإنسان يساوي ما في جيبه من مال ولا حظ له في العلاج غالي الكلفة إلا أن يكون من أصحاب جوازات السفر الدبلوماسية. أما إصلاح المنظومة الفلاحية فهو مواصلة المساعي لتمرير اتفاقية الأليكا التي سلمت كل شيء وفوتت في مقدرات البلاد لصالح المستثمرين الأجانب وشركاتهم حتى ينفض أهل تونس أيديهم من كل ثروة تحولت بقدرة العملاء على الإيفاء بوعودهم الانتخابية لصالح سيدهم المسؤول الكبير ضمن سياسة اكذب وضلل. ودون أن ننسى ما سنه حكومات السالفة من قوانين تخدم كبار الشركات الأوروبية المنتصبة في تونس ومنها «قانون السلامة الغذائية» الذي يعتر أحد بنود اتفاقية الأليكا من باب تحرير القطاع الفلاحي أمام الناهب الغربي.

يتبـــــع

ظاهرة البراكاج هل هي نتاج طبيعي لمنظومة فاسدة ؟ ام منظومة فاسدة وراء ازدهارها؟

طارق رافع

عند الخوض في المظاهر السلبية داخل المجتمع الاولى التحري ومزيد التقصي وعدم المساهمة في النشر والخوض، فإبليس وجنده لا يدخرون جهدا في دعم الموبقات واستشراء المنكرات وأول خطوات تحقيق هذه المآرب الدعاية والاشاعة وتهويل الاحداث حتى يُظن ان الفساد لم يترك مكانا الا احتله فيستمرأ الوقوع فيه ويرفع الحرج عن كل مشارك حتى يستوي اهل الفضيلة مع ذوي الرذيلة.

على ذلك حارب الاسلام اشاعة المنكرات واوصد الابواب في وجوه متناقليها وجعل عقوبات صارمة تلحق ناشري السموم ومبتدعيها فضلا عن غضب الله وسخطه. يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم: "كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع" وفي رواية اخرى: "كفى بالمرء اثما ان يحدث بكل ما سمع" فالأنفس المريضة لا يطيب لها عيش الا وسط الاوبئة والاسقام ولا تستسيغ ان يشار اليها بالشذوذ والتفرد فهذا نذير فنائها واندثارها لذلك تجهد نفسها لتجعل الفساد السمة الغالبة، والفاسدين هم اصحاب الوضع الطبيعي وما عداهم هم الشواذ والمارقين عن التوافق والاجماع كما قال قوم لوط لنبيهم عليه السلام في سورة الاعراف الاية82 (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ) فمن لا يشاركهم منكراتهم يصبح معيبا مذموما.

نأتي الان للاستفهام المعنون للكلمة، ف "البراكاج" او قطع الطريق او ما يعبر عنه رجال القانون بالسرقة والسلب باستعمال العنف او التهديد بالعنف او بالسلاح، هذه الجريمة ومثيلاتها مما يتعلق بالنيل من حرمة المال وسلبه من اصحابه يعتبر جريمة بشرية طبيعية فكلما ضاقت ذات اليد وتعسرت الحياة وتهدد الانسان في وجوده يلجا بغريزة البقاء المتجذرة فيه للدفاع عن نفسه وان اقتضى الامر مهاجمة الاخر والاعتداء عليه ليضمن حياته وتواصلها، فإما ان يعيش هو او تعيش ضحيته وهذا ما نراه مستشرفي عالم الجشع والانانية وما كان سائدا ايام الجاهلية الاولى من غزو وسلب وقطع للطريق مرجعه حب البقاء والانانية، قد يكون معللا في حال الخصاصة والفقر والمجاعات، ولكن الوضع اليوم غير ذلك فالبشرية تشهد رقيا وازدهارا اقتصاديا منقطع النظير ما جعل المواد الاستهلاكية تشهد وفرة بل فائضا عن الطلب العالمي والافواه البشرية، اذا ما الذي يجعل الانسان يباغت اخاه ويسلبه متاعه ويقعد له كل مرصد، لنضطر للوقوف عند نظم التوزيع لا نظم الانتاج، فالإنتاج وفير كثير ولكن القسمة ضيزى والتوزيع ظالم باغ، فالبعض يصل التخمة ويتلف الفائض من موارده والبعض الاخر لا يتحقق له المستوى الادنى لإشباع جوعاته هذا الطبع البشري الذي فطر على التشبث بالحياة واهلاك الآخر ان اقتضى الامر فداء للأنا على اعتبار المحرك والموجه الغريزي سيد الموقف ولكن هذا السلوك نظريا لا يمكن ان نجده في مجتمع تسوده الفكرة الاسلامية التي هذبت الانسان وارتقت به عن الدرك الحيواني فجعلته يؤثر الموت على ان يتسبب في اذية اخيه لحرمة الاعراض والدماء والاموال وجعل الايثار مكرمة يتسابق نحوها المسلمون وتهتز لها المشاعر فرحا واستبشارا، وقد شدّد ديننا الحنيف في انكار هذا الجرم واعتبره محاربة لله ورسوله وافسادا في الارض واصطلح الفقهاء على تسميته بالحرابة وتوسعوا في شان عقوبة مرتكبها من خلال الاحاديث النبوية والآية الكريمة التي يقول فيها عز وجل في سورة المائدة الاية33: إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ"

وما نراه اليوم في تونس وهي جزء من بلاد الاسلام لهو من المنكرات المؤلمات، أين دين هذا الذي يجرؤ على أخيه فيسلبه ماله ويقطع عليه السبيل؟ ومهما تكن الحاجة والضرورة كيف لمسلم ان يفعل هذا وهو يعلم انه سيلقى الله بهذا الدم وهذا المال الحرام؟ كيف وصلنا الى هذه الحالة؟ وكما يقول المثل العربي الشيء من ماتاه لا يستغرب فالنظام القائم عمله الدؤوب محاربة الاسلام عقيدة ونظاما وسلخ الامة عن دينها والقضاء على مشاعرها الاسلامية التي تهتز غضبا من المنكرات ورضا بالطاعات وتركيز مبدا دخيل هجين اساسه فصل الدين عن الحياة و مقياس اعماله النفعية التي جعلت البشر يتسابقون من اجل البقاء بالدوس على كل القيم وكل من يقف عقبة في طريق اشباع هذا النهم المفرط.

وقولنا ان هذه الظاهرة من افرازات هذه المنظومة الفاسدة تؤكده الاسس النظرية والمعاينة الميدانية فالمبدأ يقوم على اساس فصل الدين عن الحياة يعني ان الله لا دخل له في حياة البشر وكونه وجد ام عدم فهذا ليس موضع بحث الا ان يبحث فرديا لتبقى نتائجه خاصة فمن آمن فليؤمن ومن كفر فله ذلك وكلا الرأيان لا دخل لهما في الحياة وعلى ذلك لا يوجد لدى معتنقي هذا المبدأ مراقبة ذاتية تجعل عين الخالق محيطة بكل شيء فتحبسهم عن الرذائل وتحفزهم على الفضائل كما لا يوجد في معتقدهم ايمان بيوم الحساب فعلى ما سيحاسبون ومن ذا الذي سيحاسبهم فانخرام اسسهم العقائدية وسيطرة قاعدة النفعية في السلوك جعلوا الارض غابة منفلتة وسكانها وحوش متناحرة فاندثرت القيم الاخلاقية وتبخرت الانسانية عندهم فلا عجب ان ينعدم الامان في اوساطهم وتنتشر ظاهرة "البراكاج" لتصبح غولا يطارد الغافلين ويؤرق المتنبهين.

والاصل ان اصحاب هذا المبدأ لم يغفلوا عن النتائج الطبيعية التي يفرزها فكرهم وهو ما يعتبرونه تنافسا وتسابقا بينما هو صراع وتناحر، لذلك جعلوا قوانين صارمة لمعاقبة المعتدين ورصدوا العيون واصحاب الشرطة واجهزة المراقبة كي تحصي حركة الناس وسكناتهم لبث الرعب في قلوب من يهمون باغتصاب الاموال او تحدثهم انفسهم بالتسلط على الغير وهذه الاجراءات الاحترازية وان لاقت بعض النجاح الا انها لم ولن تستطيع القضاء على الجريمة طالما المبدأ يكرس الفوارق ويحضن اسباب التباغض والتحاسد، هذا النجاح الضئيل والنسبي في التصدي للجريمة انما وجد في بلدان المنشأ حيث يتساوى الى حد ما امام قوانين الرأسمالية ابن الوزير بابن الفقير اما البلاد التابعة وخاصة البلاد الاسلامية ومنها تونسنا فان هذه القوانين لا تشمل الجميع فلا عذيرة ولا غفيرة لأبناء المعدمين بينما ينجو بجرائمهم من لهم يد هنا اوهناك او قدروا على دفع الاكراميات لأصحاب النفوذ فالفساد السياسي فاقم المظالم وضاعف الاعتداءات الى ان طفا الى السطح العجز عن توفير الامان بعد العجز عن ضمان الغذاء، فساسة البلاد لا تعنيهم الا مصالحهم ورضا سيدهم الذي بوأهم هذه المناصب، اما تحقيق وتلبية حاجيات الناس من مأكل وملبس واستطباب وأمان.. فهذا آخر ما يمكن ان يلتفت اليه.

وقد يقول قائل ان استفحال مثل هذه الجرائم مرده ضعف القوانين وانعدام الزجر فيها ليرد المشرع التونسي بان قوانينه شديدة الصرامة حيث تتراوح العقوبة ما بين السجن بقية العمر والعشرين سنة والإثنى عشر سنة بحسب الفصل 260 من المجلة الجزائية الصادر في 09 جويلية 2013 والفصل 261 من نفس الامر اضافة للفصل 262 والتي تجعل جريمة السرقة باستعمال السلاح او التهديد به موجبة للعقوبات البدنية السالبة للحرية لفترات طويلة ولكن رغم صرامة القانون فان القائم على التنفيذ في اغلب الحالات يتساهل في تتبع هذه الجرائم وكانه يدفع باتجاه انتشارها مما يبرر التوجس من كون هناك منظومة فاسدة تعمل على تقويض امان اهل تونس لتحقيق مآرب دنيئة تعطي الذريعة للتغول الامني واستعادة القبضة القمعية التي لا يزال يحن اليها الكثير من مرضى القلوب.

عادل الهنتاتي:
الأرقام المتداولة حول حقل الغاز الذي وقع إكتشافه في قابس دون مصداقية علمية وقبرص وإيطاليا وفرنسا تتدخل في الأمر

أكّد الخبير البيئي عادل الهنتاتي في مداخلته يوم الثلاثاء 25 فيفري 2020 في برنامج مثير للجدل، إكتشاف حقل غاز في قابس، نافيا الأرقام المتداولة حول هذا الموضوع: "كل الأرقام ليست لها مصداقية علمية دقيقة، هي إكتشافات كبرى ولكن لا نستطيع أن نبُتَ فيها بالتدقيق" وفق تعبيره.

وأفاد الخبير البيئي "إن كان هذا الحقل ضمن المياه الإقليمية التونسية يمكن أن نستغله"، مُفسرا أن الإشكالية الحقيقة تتمثل في كيفية إستغلاله ومَن سيستغله وبأي كُلفة، مُضيفا "نحن لا نعرف حدود هذا الحقل من الجهة الغربية" حسب قوله.

كما أضاف عادل الهنتاتي بأن الحوض الشرقي للبحر المتوسط يضمُ العديد من حقول الغاز الأمر الذي يطرح عديد الإشكالات، حيث أن الدول المُجاورة للحقل مثل قبرص وإيطاليا وفرنسا تتدخل في الأمر وفق قوله.

وهنا بغض النظر عن كون عملية استغلال الحقل متاحة أم لا وعن صحة الارقام المتداولة فإن هذا التشريح كاف للتدليل على وجود عميات هامّة من الثروة الطاقية التي تتسارع وتيرة الصراع الدولي حولها في بلادنا برا وبحرا..

استنفار الجيش الجزائري بسبب أوضاع ليبيا لحساب مَن؟

بقلم: الأستاذ صالح عبد الرحيم الجزائر

تشهد الجزائر في هذه الآونة حالة استنفار على مستوى الجيش وتحركاً دبلوماسياً ملحوظاً واتصالاتٍ مكثفةً يقوم بها الرئيس الجديد عبد المجيد تبون على الصعيد الخارجي بغرض احتواء الوضع المتأزم في ليبيا التي ينهشها الصراع الدولي. إلا أن النظام الجزائري يواجه أيضاً أوضاعاً صعبةً وتحديات كبيرةً على الصعيد الداخلي، مما يتطلب حلولاً مستعجلةً لتعزيز حالة الاستقرار النسبية وتقوية الجبهة الداخلية لتتمكن الجزائر من لعب دورها المعهود على الساحة الإقليمية. ولكن لصالح مَن؟

فقد أفاد بيان للرئاسة الجزائرية نشرته وكالة الأنباء الرسمية يوم 06/02/2020م أن الرئيس عبد المجيد تبون أصدر مرسوماً رئاسياً ثانياً بالعفو عن 6294 سجينا ممن بقي من محكوميتهم 18 شهراً أو أقل، ليرتفع بذلك عدد المُعفى عنهم خلال شهر شباط/فبراير الجاري إلى نحو عشرة آلاف سجين، في سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ الجزائر. وقد استثنى المرسوم الرئاسي الأشخاصَ المحكوم عليهم في قضايا عديدة منها «الإرهاب» والخيانة والتجسس والقتل والمتاجرة بالمخدرات وجرائم الفساد المالي وغيرها. وكان مرسوم العفو السابق الصادر يوم 01/02/2020م قد تضمن العفو عن 3471 سجيناً ممن تساوي عقوبتهم ستة أشهر أو تقل عن ذلك. إلا أن البيان الرئاسي لم يفصح عما إذا كان قرار العفو هذا يشمل مَن جرى توقيفُهم في مظاهرات ومسيرات الحراك الشعبي الذي تشهده البلاد منذ شهر شباط/فبراير من السنة الماضية. علماً أنه لم ترد أيضاً في قائمة الاستثناء تهمة «تهديد الوحدة الوطنية»، في إشارةٍ إلى رفع الراية الأمازيغية بدل الراية الوطنية خلال الاحتجاجات. وتأتي هذه الخطوة ضمن إجراءات التهدئة وتدابير صانعي القرار في أعلى الهرم التي تهدف في الظاهر إلى تلبية أحد أهم مطالب المتظاهرين في الشارع والعديد من الأحزاب والمنظمات الحقوقية ومن جميع الأطراف المناوئة للسلطة، التي لطالما اعتبرتها من أبرز شروط إنجاح الحوار الذي دعا إليه رئيسُ الجمهورية عقب توليه الرئاسة، وقد شرع رئيس الجمهورية بالفعل هذه الأيام في استقبال عدد من رؤساء الأحزاب والهيئات التي تدور في فلك السلطة، الذين هرولوا للقائه، بل وحتى من الشخصيات السياسية المحسوبة على المعارضة في الظاهر، التي كانت إلى عهد قريب مؤيدةً للحراك المنادي بالتغيير الشامل وترفض الحوار مع سلطة الأمر الواقع.

يذكر أنه من خلال تبني فكرة مرافقة الحَراك الشعبي وخدعة الاستجابة لمطالبه منذ انطلاقته، والتحذير من مخاطر عدم الاستقرار ومن عواقب تأجيل انتخاب رئيس للبلاد، والتحذير من الفوضى ومن عدم العودة إلى المسار الدستوري في أقرب الآجال، نجحت السلطة الفعلية المتمثلة في المؤسسة العسكرية الممسكة بالبلد من إمضاء خارطةِ الطريق المرسومة المتمثلة أولاً في إجراء الانتخابات الرئاسية، رافضةً أية مرحلة انتقالية لطالما طالب بها الخصوم. كما يجب التذكير بأن المؤسسة العسكرية الحاكمة تمكنت من الوصول بسرعة إلى محطة تنظيم الانتخابات الرئاسية وإجراء الاستحقاق في موعده بعدما كانت قد ألقت بكل ثقلها في الساحة السياسية من خلال خطابات رئيس الأركان الجزائري السابق من مختلف الثكنات في النواحي العسكرية حتى في أقصى جنوب البلاد عبر أشهر، وعبر الالتفاف على الحراك الشعبي بعد تهيئة الأجواء وامتصاص غضب الناس في الشارع وضرب الخصوم ونعتهم بأذناب الاستعمار الفرنسي، أي عبر تصفية الخصوم ومحاسبة الفاسدين الذين أنتجتْهم المنظومة نفسُها.

ولكن من الواضح أيضاً أن من أهم أسباب الإصرار والتعجيل بتنصيب الرئيس والإسراع في تثبيت الوضع في الجزائر على أمل الانتهاء من الحراك وإخماده، أن تتمكن المؤسسةُ الحاكمة في البلد بتدبير من الأوروبيين من مواجهة تداعيات الوضع المتأزم في الجوار الإقليمي شرقاً وجنوباً، أي في ليبيا ودول الساحل الأفريقي، بعد استفحال الأزمة في ليبيا وإصرار عميل أمريكا حفتر الذي تدعمه عبر وكلائها في المنطقة وعبر روسيا لتمكينه من البلاد لفائدة أسياده. وليس سراً أن ليبيا-القذافي كانت سياسياً تابعةً لبريطانيا وكانت لعقود طويلة كياناً ضعيفاً هشّاً لا يمتلك مقومات الدولة إلا شكلا. وليس من قبيل الصدف أن يصرح عبد المجيد تبون مباشرةً بعد أن أصبح رئيساً للجزائر بأن «طرابلس خط أحمر!»، إذ هي رسالة يفهمها جيداً داعمو حفتر إقليمياً ودولياً! وليس أيضاً تحركاً ذاتياً لصالح أهل المنطقة ككل أن ينطلق تبون في عملية سريعةٍ لاسترجاع الدور الإقليمي الذي كانت تضطلع به الجزائر بأوامر أوروبية بعد غياب طويل عن الساحة، بغرض تثبيت حكوماتٍ دول الجوار التابعة لأوروبا من خلال إسناد قبائل الجنوب في الصحراء، وبالأخص لتثبيت حكومة الوفاق في طرابلس الغرب «المعترف بها دولياً» برئاسة فايز السراج بغرض تشكيل حزام أمني عازل وقطع الطريق على أمريكا وحرق أوراقها وخاصة ورقة مكافحة تنظيم الدولة أو مثيلاتها في المنطقة وإبطال مفعول خططها للتمدد نحو دول الساحل الأفريقي الهزيلة التي كانت نهباً لبريطانيا وفرنسا منذ أمد بعيد. وذلك بحكم أنها التي لم تمتلك يوماً جيوشاً قويةً رادعة، ولن يكون بمقدورها مواجهة تمدد النفوذ الأمريكي على أي صعيد، خاصةً وأن الصين وروسيا أيضاً تسعى كل واحدة منهما على طريقتها للتمدد نحو أفريقيا، وهو بعض ما حمل ساسةَ الإنجليز على التصميم لإمضاء البريكست لتتحرر بريطانيا من قيود الاتحاد الأوروبي وتتمكن من الانطلاق في تعزيز وجودها ونفوذها فيما بقي لها من القارة، وبهدف المحافظة على مصالحها ومستعمراتها فيها.

وهذا هو ما يفسر حالة الاستنفار في جيش الجزائر إزاء الوضع على الحدود الشرقية من جهة الجنوب تحت غطاء إرسال المساعدات الإنسانية وحراسة الحدود ومحاربة (الإرهاب) ومكافحة التهريب، كما يفسر سرعة التحرك على الصعيد الخارجي، ومنه الحضور الجزائري على الساحة الأفريقية خاصة. ومن ذلك أيضاً دعم دول شمال أفريقيا التابعة لأوروبا لتفعيل اتفاق الصخيرات في المغرب الذي شمل أطراف الصراع في ليبيا وتم توقيعه تحت رعاية أممية بتاريخ 17/12/2015م، وكذا تضافر جهود الأوروبيين لمنع التصعيد العسكري، ومن ذلك سعي بريطانيا الحثيث لتفعيل مخرجات مؤتمر برلين الأخير بشأن ليبيا في أروقة مجلس الأمن. ولكن حفتر يأبى إلا أن يصعد عسكرياً واقتصادياً بأوامر أمريكا من خلال فرض الحصار عبر السيطرة على موانئ تصدير النفط، حتى تنال أمريكا ما تريد في ليبيا ولو جزئياً أو مرحلياً.

ومن جهة أخرى فإن مهمة الرئيس الجديد الذي جاءت به المؤسسة العسكرية في الجزائر بلعبة ذكية عبر الصناديق، لن تكون سهلة حتى على الصعيد الداخلي أيضاً، إذ إن فوزه في الاستحقاق الرئاسي الأخير الذي رتبته له الزمرةُ النافذة يجسد على أرض الواقع استمرارَ الزمرة نفسها في الحكم. فبالرغم من تمرسه في الإدارة لعقود طويلة إبان حكم بوتفليقة وقبلَه، وبالرغم من حرصه على تنصيب حكومة كفاءات برئاسة عبد العزيز جراد للتصدي لمعضلات البلاد على كافة الأصعدة، إلا أن تبون سيكون حتماً في مواجهة اختبار تحقيق وعوده الانتخابية التي يأتي على رأسها حل معضلة النهوض بالاقتصاد والقضاء على الفساد المالي والإداري، واسترجاع الأموال المنهوبة التي قال أثناء حملته إنه يعرف كيف يستردها، وحل مشكلة البطالة في أوساط الشباب خاصة من حاملي الشهادات، وبعث المنظومة التعليمية والصحية وتطهير جهاز القضاء وغير ذلك. وإذ صرح بأنه يريد إنشاء «جزائر جديدة» بعد انتخابه رئيساً، وأن من أولوياته إجراء تعديلات دستورية تحد من صلاحيات الرئيس، وإدخال تغييرات جذرية على قانون الانتخاب في قابل الأيام، فإن الجزائر سوف تكون بلا شك على موعد مع فصول جديدة من التحولات والصراعات داخلياً وخارجياً.

ومع أن الحراك الشعبي المصمم على مطالبه في الشارع لا يزال مستمراً خاصةً في العاصمة الجزائرية وبعض المدن الرئيسية، إلا أنه فقد الكثير من زخمه، ليس بسبب نجاح السلطة في إبعاد وتحييد الخصوم فحسب، بل بحكم أنه لم ينطلق أصلاً على أساس مطلب تحقيق مشروع الأمة بالعودة إلى الإسلام على مستوى الحكم، وإنما انطلق منذ البداية برفع شعارات وعناوين ومطالب عامة غير واضحة المعالم ولا محددة المرجعيات والبدائل، كرفع الظلم وتغيير منظومة الحكم ورحيل كل رموز الفساد وتحقيق دولة الحق والقانون وإبعاد العسكر عن السياسة وتحقيق المصالحة بين الجزائريين وإصلاح جهاز العدالة وتحسين الأوضاع المعيشية وغير ذلك. ومع أن الحراك في الشارع استعاد ظرفياً بعض قوته وحيويته مع حلول ذكرى انطلاقته السنوية هذه الأيام، إلا أنه بالتأكيد لن يذهب بعيداً في تحقيق التغيير المنشود، خاصةً وأن المتظاهرين والمحتجين تركوا الإسلام جانباً وتمسكوا بمطلب الديمقراطية والدولة المدنية، وهو ما يعني عدمَ تفعيل وتفجير القوة الحقيقية الكامنة في الأمة، الأمر الذي لن يحصل إلا بتحديد المرجعية الفكرية والسياسية القادرة على تجسيد التغيير المطلوب على أساس هوية الشعب في الجزائر، أي بتفعيل انتمائه لأمة الإسلام وباستجلاب النصر والتأييد من الله وحده، مع صحة التوكل والعمل والصبر والثبات، حتى في حال الشدائد والأزمات.

منظومة الحكم في الإسلام ½
هل هناك تعدّدية سياسيّة حزبيّة في دولة الخلافة..؟؟

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

بعد الثورة أخذت مجموعة من التساؤلات تعتمل في الأوساط الشعبية والسياسيّة التونسية حول منظومة الحكم وفلسفة السلطة في الإسلام، وذلك إمّا عن حسن نيّة من باب الفضول السياسي المتنامي في ظل اليأس من الموجود والتطلّع إلى البديل المنشود، أو عن سوء نيّة من باب شيطنة المشروع الإسلامي وتشويهه وتنفير الأمّة منه.. وفي كلّ الحالات تبقى هذه التساؤلات مشروعة بل ومطلوبة لأنّها تعكس أولاً: جهلاً مطبقًا بالإسلام السياسي وقصورًا حادًا عن تصوّر الحكم والعمل الحزبي بمعزل عن الطّرح النّظري الدّيمقراطي اللّبرالي والشكل العملي السائد في الغرب أو في أشباه المستعمرات.. ثانيًا: أحكامًا مسبقةً وأفكارًا مضلّلة مغلوطة رسّختها السّلطة وإعلامها المأجور والفقاقيع الحزبيّة الدّائرة في فلكها من قبيل أن الحكم في الإسلام كلياني ثيوقراطي مطلق لا مجال فيه للتعدّدية والرّأي الآخر، وأن الدّولة الإسلاميّة إمبراطورية السلالة الحاكمة والاستبداد باسم الرّب ومملكة الحزب الواحد والديكتاتور المعصوم الذي لا يقبل المعارضة ولا المشاركة ولا التنافس على السلطة، وما إلى ذلك من التهم الجاهزة والأباطيل.. ثالثًا: بوادر وعي سياسي مطّرد يبشّر بكلّ خير لاسيما في ظلّ إفلاس السّلطة ـ حكومةً ومعارضةً وموالاة ـ وجديّة الطّرح الإسلامي وتميّزه ومصداقيّته.. لكلّ هذا، ومن باب الإحساس بالمسؤوليّة الشرعية، فإنّ حزب التحرير وهو يطرح نفسه ومشروعه على الأمّة، معني ومطالب بالإجابة عن تلك التساؤلات ودحض تلك الافتراءات لإزالة الأتربة العالقة في الأذهان حول مشروع الأمّة وإماطة الأذى الفكري من طريق الدّولة الإسلاميّة خلافة راشدة على منهاج النبوّة..فما المقصود بالتعدّدية السياسية..؟؟ وهل طُبّقت بشكلها الخام النّظري في الواقع..؟؟ وهل هناك مجال للتعدّدية الحزبيّة في الإسلام..؟؟ وإن جاز ذلك فوفق أية مواصفات..؟؟

الدّولة والعقيدة في الإسلام

إن الأفكار الكلية أي العقائد هي الأساس الذي تقام عليه الدول المبدئيّة لأنّها تسيّر السلوك وتكيّف المشاعر والأحاسيس وتعيّن المصلحة وتحدّد النّظرة إلى الحياة، وما الدّولة إلاّ ترجمة عمليّة لكل ذلك في شكل كيان تنفيذي لمجموع المفاهيم والمقاييس والقناعات التي تقبّلتها مجموعة من النّاس..من هذا المنطلق يجب أن تكون العقيدة الإسلاميّة هي أساس الدّولة الإسلاميّة، لأن الأمة آمنت بها واعتنقتها فتحدّدت بحسبها نظرتها إلى المصالح وانبثقت عنها مجموع المفاهيم والمقاييس والقناعات التي ستتولّى الدّولة تنفيذها وتسييرها والإشراف عليها، وهذا تحديدًا ما قام به الرسول صلّى الله عليه وسلّم حين تولّى الحكم في المدينة: فقد أقام السلطان مباشرةً على العقيدة الإسلاميّة، فجعل منها أساس العلاقات والتقاضي والحكم والسلطان..ثم فرض الجهاد لحملها إلى النّاس كافّةً حقنًا لدمائهم وصونًا لأموالهم (أمرت أن أقاتل النّاس حتى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله وأن محمّدًا رسول الله ويقيموا الصّلاة ويؤتوا الزّكاة فإذا فعلوها عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلاّ بحقّها وحسابهم على الله)..ولم يكتف بذلك بل جعل من هذا الترابط العضوي بين العقيدة والسّلطان مسألةَ مصيريّة يُتّخذ حيالها إجراء الحياة أو الموت، فأمر بحمل السّيف وشقّ عصا طاعة أولي الأمر إذا تبيّن أنّهم حادوا عنها قيد أنملة في الحكم والسلطان (وألاّ ننازع الأمر أهله إلاّ أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان) وفي كلّ هذا ما فيه من دلالة قطعيّة على وجوب قيام الدّولة الإسلاميّة على أساس العقيدة الإسلاميّة.. وبناءً عليه، يحرُم شرعًا أن يكون لدولة الخلافة أيّ مفهوم عن الحياة أو عن الحكم غير منبثق عن العقيدة الإسلاميّة من قبيل الديمقراطيّة والقوميّة والوطنيّة والاشتراكيّة..ولا يجوز أن يوجد في أجهزتها مؤسّسات بالمعنى الديمقراطي شكلاً وصلاحيّات، ولا أن يوجد في حكمها مفاهيم جمهورية أو ملكيّة أو إمبراطوريّة..ولا محلّ في الإسلام لسنّ القوانين ووضع الدساتير من قبل البشر وإجبار الناس أو حتى تخييرهم على اتباعها.. فمفاهيم الدّولة وأنظمتها وأجهزتها وتشاريعها محصورة تحديدًا بما ينبثق عن أساسها الذي قامت عليه (العقيدة الإسلاميّة) من هذا المنطلق يُمنع منعًا باتًا أن تجري محاسبة الدّولة على أساس غير العقيدة الإسلاميّة كما يحجّر قيام حركات أو تكتّلات أو أحزاب على أساس مخالف لتلك العقيدة وهذا بيت القصيد..

التعدّدية والاستعمار

وقبل الخوض في جوازها شرعًا من عدمه، ننظر في واقع التعدّدية والغاية من إيجادها ـ إسمًا ـ في الكيانات العربيّة والإسلاميّة..

إنّ المقصود بالتعدّدية الحزبيّة في العرف السياسي هو تعدّد الأفكار والمدارس الفكريّة في الأوساط السياسيّة، وهي اصطلاح غربي ديمقراطي لبرالي يعني حريّة تشكيل الأحزاب على أساس أيّ فكر ليجري التنافس فيما بينها على الوصول إلى السلطة ،والحزب الذي يفوز بالأغلبيّة يحقّ له تشكيل الحكومة واستلام السلطة لتطبيق الأنظمة التي يدعو إليها، بينما تبقى الأحزاب الأخرى خارج الكيان التنفيذي للسلطة ولكن كجزء من النّظام ودستوره يحقّ لها المشاركة في المجالس النيابيّة لتشكّل ما يسمّى بالمعارضة..بعد مسرحيّة الاستقلال تمّ تصدير فكرة التعدّدية الحزبيّة إلى الدويلات العربيّة والإسلاميّة من أجل اغتصاب سلطان الأمّة وإضفاء شكل من الشرعيّة على الأنظمة العميلة: فقد عمد الكافر المستعمر إلى إثارة فكرة التعدّدية في مستعمراته السابقة وأنشأ على أساسها أوساطًا سياسيّة خادمةً له معادية للإسلام يجري التنافس الشكلي بين مكوّناتها على المشاركة في المؤسّسات الدستوريّة عن طريق الانتخابات المزيّفة..أمّا الهدف من وراء هذه العمليّة فهو مساندة الأنظمة المحليّة الموالية للغرب وإضفاء الشرعيّة على وجود الحكّام العملاء في السلطة بزعم وصولهم إلى الحكم عن طريق الأغلبيّة وعدم اغتصابهم لحقّ الأمّة في السلطان..كما تهدف أيضًا إلى تأبيد الحضارة الغربيّة وترسيخ ثقافتها واحتواء الحركات الإسلاميّة المضلّلة لأنّ مشاركتها في أنظمة الكفر وانخراطها في العمليّة الديمقراطيّة وقبولها للعمل في إطار الدّستور الوضعي يعني بالحتم التّسليم بالواقع الفاسد والتلهّي بمعارضة الشكليّات واحترام أفكار الكفر وآرائه والتقاعس عن الواجبات الشرعيّة المفروضة على السياسي المسلم والذوبان بالتّالي في الديكور الدّيمقراطي المصطنع والسقوط في خدمة الأجندات الاستعماريّة...

موقف الإسلام من التعدّدية

إنّ الدّليل الشرعي على وجوب إقامة أحزاب سياسيّة هو قوله تعالى في الآية 104 من سورة آل عمران (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) وهي آية من جوامع الكَلِم فيما يتعلّق بالتحزّب في الإسلام، إذ يمكن أن نستدلّ بها أيضًا على جواز تعدّد الأحزاب في الدّولة الإسلاميّة: فلفظ (أمّة) في الآية لا يعني حزبًا واحدًا ولا ينفي بالتالي التعدّدية لأنّ الآية لم تقل أمّةً واحدة أي جماعةً واحدة بل قالت (أمّة) بصيغة التّنكير من غير أيّ وصفٍ، وهذا يعني أنّه إذا قامت جماعة واحدة حصل الفرض، ولكنّه لا يمنع من إقامة جماعات أخرى أي كُتل وأحزاب متعدّدة، فاضطلاع جهة بفرض الكفاية لا يمنع غيرها من التلبّس بذات الفرض..ثمّ إنّ لفظ (أمّة) في الآية هو لغة اسم جنس يصدق على الفرد الواحد من الجنس كما يصدق على الجنس جميعه أو على أفرادٍ عدّة منه..لذلك يجوز أن يوجد في الأمّة حزب واحد ويجوز أن يوجد أحزابٌ متعدّدة: فإذا وُجد حزب واحد فقد حصل فرض الكفاية ولكن إذا أراد آخرون أن يوجدوا أحزابًا أخرى تضطلع بواجب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر فإنّه يباح لهم ذلك ولا يجوز أن يُمنعوا منه لأنّ المنع من القيام بالفرض حرام بل إن مجرّد تعليق الفرض بإذن الحاكم حرام..وبناءً عليه فإنّ التعدّدية السياسية الحزبيّة جائزة في منظومة الحكم في الإسلام مضمونة في الدّولة الإسلاميّة مكفولة بعقيدتها قبل دستورها وقوانينها، كما أنّ إنشاء الأحزاب السياسيّة لا يحتاج إلى إذن وترخيص فقد أذن به الله وأوجبه وهذا لا نظير له في دساتير الدّول ماضيًا وحاضرًا..وقد تجسّدت هذه التعدّدية مبكّرًا في التّاريخ الإسلامي بمجرّد وفاة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، فقد انقسم المسلمون حول خلافته إلى ثلاثة أحزاب: (حزب المهاجرين بزعامة أبي بكر وعمر وحزب الأنصار بزعامة سعد بن عبادة وحزب علي وطلحة والزّبير رضي الله عنهم جميعًا..) وقد تبلور مفهوم التحزّب بمعناه السياسي أثناء الفتنة الكبرى التي أفضت إلى بروز ثلاثة فرق رئيسيّة (السنّة ـ الشيعة ـ الخوارج) لكلّ منها تبنّياتها وأدلّتها وبرامجها ومواقفها، ولم ينكر الصّحابة ذلك بل انخرطوا في تلك الفرق حتّى أن عليًا بن أبي طالب وضع ميثاقًا للتعايش السلمي بينه وبين الخوارج..فالاختلاف والتعدّد في الإسلام رحمة وعلامة صحيّة وسبيل إلى إثراء المدوّنة الفقهيّة الإسلاميّة وتفجير الطّاقة الكامنة فيها..

شروط التعدّدية في الإسلام

إلاّ أنّ هذه التعدّدية من وجهة نظر الإسلام ليست مطلقة مرسلة دون قيود وضوابط، بل هي تعدّدية من داخل العقيدة الإسلاميّة نفسها أي تعدّد لأحزاب إسلاميّة تضطلع بفرض الكفاية فتقوم على ما نصّت عليه الآية وهو الدّعوة إلى الخير (الإسلام) والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ومحاسبة الحكّام وسائر الأعمال السياسيّة المتلبّسة بهذا الواجب..فالأحزاب السياسيّة في الدّولة الإسلاميّة يجب أن تنضبط بالأحكام الشرعيّة في تنظيمها وإداريّاتها وأفرادها وأفكارها ومبادئها ومحاسبتها وطريقتها في السير..أمّا التكتّلات القائمة على النّعاوى المحرّمة كالقوميّة والوطنيّة والشيوعيّة وفصل الدّين عن الحياة ونشر الإلحاد وأفكار الكفر وما شابه ذلك فلا محلّ لها في الدّولة الإسلاميّة وهي تعدّ منكرًا يجب أن يُزال فتمنع الدّولة قيامها وتعاقب كلّ من ينخرط فيها لأنّ أهمّ وظائف الحاكم المسلم هي حراسة الدّين وسياسة الدّنيا به، ومثل هذه التكتّلات واقعها واقع ردّة ونكوص عن الإسلام لأنّها تجعل الحاكميّة لغير الله وتعمل على تغييب الشريعة والتّحاكم إلى الطّاغوت وتحرّض النّاس على ذلك بل وتسعى للوصول إلى السّلطة ونسف الإسلام من الوجود، فلا يجوز أن تُمكّن لتكون لها ولايةٌ على المسلمين (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا).. ينبغي التّفريق بين سماحة الإسلام وتعايشه مع أصحاب الأديان الأخرى والسّماح لهم بممارسة عباداتهم وأحوالهم الشخصيّة في ظلّ السيادة الإسلاميّة، وبين تمكينهم من نفوذ يوصلهم إلى سدّة الحكم ويمكّنهم من رقاب المسلمين..كما ينبغي التفريق أيضًا بين جواز اختلاف المسلمين من داخل العقيدة الإسلاميّة على أساس التبنّيات وقوّة الدّليل وبين السّماح لهم بالارتداد عن تلك العقيدة ومناكفتها..لا يجوز شرعًا أن نسمح في ظلّ الإسلام بدعوى ضديدة له تعمل على هدمه من الدّاخل ونسفه من قواعده باسم حريّة التّعبير والتعدّدية، فالتعدّدية النّظرية الخام المطلقة مصطلح ليس له مناط ينطبق عليه، فلا وجود لها لا في الواقع ولا في الدّولة الإسلاميّة ولا حتّى في الدّول التي تدّعيها وتتشدّق بها وهذا طبيعي ومنطقي ومن سنن الحياة: فلا يمكن لدولة ذات سيادة أن تسمح لعدوّها المبدئي بالانتعاش في ظلّها وتضمن له إمكانيّة إسقاطها والقضاء عليها، وما من دولة مبدئيّة إلاّ وتضع قيودًا على الحريّات السياسيّة لحماية كيانها ومبدئها قد تضيق دائرتها أو تتّسع، ولكن الثابت الذي يشترك فيه الجميع هو وجود إطار تتقيّد به التعدّدية وهو في دولة الخلافة العقيدة الإسلاميّة...

إيمانويل ماكرون وخطة محاربة «الانفصال الإسلامي»

ياسين بن علي

«عدونا ليس الإسلام وإنما النزعة الانفصالية عن الجمهورية، هكذا تحدث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في مدينة مولوز لشرح رؤيته للإسلام في فرنسا. هو يدرك أن هذه النزعة الانفصالية تتغذى من غياب عروض بديلة خاصة في مجال التعليم. وضع خريطة طريق بالنسبة للمجلس الفرنسي للدين الإسلامي حتى يقدم مقترحات واضحة وملموسة وخاصة في مجال تكوين الأئمة في فرنسا. كلام ماكرون كان واضحا بأن لا مكان للإسلام السياسي في فرنسا ولا مجال لاستهداف المسلمين أو الإسلام» (عن موقع فرانس 24 بتاريخ 19/02/2020م).

مصطلح جديد قدّمه رئيس فرنسا هو «الانفصال الإسلامي»، قائلا إنه هو العدو ولا يتوافق مع الحرية والمساواة ووحدة الأمة، وأضاف: «أنه لا يمكن باسم دين ما القبول بمخالفة القوانين، وأنه لا ينبغي أبداً القبول في فرنسا بتغليب قوانين الدين على قوانين الجمهورية الفرنسية». وشرح ماكرون المحاولات الانفصالية في المجتمع الفرنسي فبيّن أنها تأخذ أشكالا مختلفة «مثل أوقات الاستحمام المنفصلة في حمامات السباحة العامة وساعات الصلاة في النوادي الرياضية في القوانين الرياضية وانتهاكات قانون المساواة بين الفتيات والفتيان».

هذا المصطلح الجديد لم يأت بجديد: إذ إن الحرب على الإسلام في أوروبا والعالم ككل تأخذ أشكالا مختلفة، وتتلوّن بألوان مختلفة، وتندرج تحت شعارات مختلفة ومصطلحات مختلفة، ومن هنا نرى أنّ مصطلح «الانفصال الإسلامي» تعبير جديد يتضمّن رؤية قديمة لساسة فرنسا تتعلّق بواقع الإسلام في فرنسا. فالإسلام في فرنسا غير مقبول وغير مرحّب به، ومن أراد العيش في البلاد فعليه أن يتخلى عن هويّته ويذوب في المجتمع بقيمه وأنظمته وقوانينه، وبعبارة أخرى فإنّ فرنسا «الحرية» و«الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» و«التنوير» و«التسامح» ترحب بغير الفرنسيين من المسلمين بشرط أن يتفرنسوا ويتخلوا عن إسلامهم. وكما قلنا، فهذا ليس بجديد.

وقد يقول قائل: لماذا استعمل ماكرون مصطلحا جديدا لرؤية قديمة؟ والجواب هو: أنّ السياسات تختصر وتختزل في العبارات والشعارات، وهذا أمر يتعلّق بالظروف والسياقات. ففرنسا كانت تتحدّث من قبل عن التطرف والتشدّد والأصولية والإرهاب، وهي مصطلحات مستهلكة، تعبّر عن موضوعات مستهلكة، اعتمدت في حملة ماكرون السابقة، وأما الظرف الآن فيتطلب تغيير العبارات والمصطلحات ايهاما بتغير الحوادث والوقائع التي تستوجب تغيير القوانين والمعالجات. فماكرون العاجز عن تقديم الحلول والمعالجات للأزمات الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بدولته، يخلق واقعا جديدا متوهّما ويشعل معركة جديدة متوهّمة، وقودها الجالية المسلمة في فرنسا، ليصرف الرأي العام عن القضايا الحقيقية القائمة.

مناورة كلاسيكية، مكشوفة مفضوحة، الأمر الذي جعل المتحدث من «التجمع الوطني» اليميني المتطرف في فرنسا، سيباستيان تشينو، نقلا عن صحيفة TELQUEL ينتقد قيام ماكرون بهذه «الخطوات الكبيرة والتي جاءت قبل الانتخابات لإشعال الموضوعات المزعجة في البلاد ...» (عن موقع دويتشه فيله، مقال: ملامح خطة ماكرون الرباعية ضد «الانفصال» الإسلامي في فرنسا، بتاريخ 19/02/2020).

هذه هي فرنسا، المقدّسة عند جمع من «المثقفين» في تونس، لا أخلاق لها ولا عهد، ولا قيم لها ولا مبادئ؛ تشعل حربا وهمية، وتثير الرأي العام على المسلمين، طمعا في أصوات «اليمينيين». فكيف نرجو منها الخير، وكيف نطلب منها العون؟

يقيت مسألة نلفت الانتباه إليها، ويا ليت قومنا يتفكّرون ويعلمون: يتحدّث ماكرون عن المحاولات الانفصالية في المجتمع الفرنسي مبيّنا أنها تأخذ أشكالا مختلفة «مثل أوقات الاستحمام المنفصلة في حمامات السباحة العامة وساعات الصلاة في النوادي الرياضية». ماكرون يريد أن يفرض على المسلمين أن يختلطوا بالقوة في حمامات السباحة العامة، أي يريد أن يفرض نمط الحياة الفرنسي على المسلمين. يمكن لماكرون أن ينظر للمسألة من زاوية «الحرية الدينية والشخصية»، أو من زاوية احترام الناس على الأقل في بعض مظاهر دينهم، أو لنقل من زاوية احترام «النزعة النسوية» المتفشية في الغرب التي تأبى الاختلاط مع الرجال، ولكنّه لا يفعل ويقرن سلوك المسلمين بالدين وبناء عليه يريد فرض نمط فرنسا في الحياة عليهم غير مبال بعاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم. ألا يلاحظ الساسة عندنا أنّ السائح الفرنسي يأتي عندنا ويفرض علينا نمط حياته في بلدنا ومجتمعنا غير مبال بعاداتنا وتقاليدنا؟ ألا يستحي الساسة عندنا من هذا؟ أتفرض علينا فرنسا نمط الحياة كما تريد في بلدها وبلدنا دون أن تتحرّك فينا نخوة، أليس الأصل أن نعبّر عن شخصيتنا وهويّتنا ونظهر بعضا من رجولتنا وتمسكنا على الأقل ببعض تقاليدنا، أم هي العمالة والتبعية والجبن والعبودية؟

ليبيا بين أنياب الذئاب

بقلم: الدكتور أسعد العجيلي
رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

جاءت زيارة السفير الأمريكي ريتشارد نورلاند لخليفة حفتر يوم الثلاثاء 18 شباط/فبراير 2020 في أول زيارة لمبعوث أمريكي لشرق ليبيا منذ مقتل السفير الأمريكي في هجوم على السفارة الأمريكية بطرابلس عام 2012، لتؤكد اصطفاف الولايات المتحدة وراء رجلها في ليبيا، بعدما همشت حكومة الوفاق المعترف بها دوليا ووعدتها باللقاء عندما تسمح الظروف الأمنية، فقد أعلنت السفارة الأمريكية أن السفير نورلاند يتطلع لزيارة طرابلس للقاء رئيس المجلس السيادي لحكومة الوفاق الليبية فايز السراج حالما تسمح الظروف الأمنية.

لم تكن هذه الصفعة الأمريكية هي الأولى من نوعها لحكومة الوفاق ومن يقف خلفها، فقد أعلن ترامب صراحة وقوفه مع خليفة حفتر في اتصال هاتفي مع هذا الأخير على إثر هجومه على العاصمة طرابلس في 4 نيسان/أبريل 2019 للسيطرة على المنطقة الغربية لليبيا الخاضعة لحكومة السراج، حيث اعترف ترامب في ذلك الاتصال الشهير بدور خليفة حفتر الجوهري في مكافحة (الإرهاب) وتأمين موارد ليبيا النفطية.

وقد تزامن لقاء السفير بهجوم قوات خليفة حفتر على ميناء طرابلس الذي يعتبر البوابة الرئيسية لعبور الغذاء والدواء والوقود في خرق واضح للهدنة الهشة التي تم التوصل إليها في 12 كانون الثاني/يناير 2020، وهو ما يعد رسالة للسراج وأوروبا من خلفه، أن لا استقرار في العاصمة بدون رجل أمريكا في ليبيا، وهو ما دفع حكومة الوفاق للانسحاب من محادثات وقف إطلاق النار في جنيف يوم الثلاثاء، كما زار السراج الميناء الذي تعرض للقصف يوم الأربعاء وخاطب الصحفيين في ميناء طرابلس بقوله: يجب أن تكون هناك أولا "رسالة واضحة من كل الأطراف الدولية التي تحاول أن تتحدث معنا" في إشارة واضحة للسفير الأمريكي الذي التقى به في وقت لاحق.

وتتنازع السلطة في ليبيا منذ 2015 حكومتان، حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من الأمم المتحدة وتدعمها بريطانيا ومقرها طرابلس، وسلطة موازية في الشرق مدعومة من رجل أمريكا خليفة حفتر الذي أطلق في منتصف أيار/مايو 2014 عملية عسكرية تدعى "كرامة ليبيا" في بنغازي، وانتقلت لاحقا إلى العاصمة طرابلس.

وهكذا منذ سنة 2014 إلى اليوم والصراع الدولي مشتد بين قطبين رئيسيين هما أمريكا وبريطانيا مع وجود دول أخرى تتقلب بين القطبين حسب مصالحها. وقد وصف هذا الواقع وزير الخارجية الإيطالي دي مايو في ندوة صحفية انعقدت يوم الأحد 16 شباط/فبراير 2020، بعد "مؤتمر ميونيخ" حول ليبيا الذي انبثق عن "مؤتمر برلين"، وناقش مراقبة حظر السلاح، بأن الحرب في ليبيا ليست حربا أهلية وإنما حرب بالوكالة، وأنه لا بد من وقف وصول الأسلحة إلى الفرقاء هناك.

لقد استطاعت أمريكا أن تخترق حصن بريطانيا الحصين الذي بقي عصيا عليها لعقود عدة، خاصة بعدما جدد حفتر حملته على طرابلس في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، حاثاً قواته على التقدم باتجاه قلب العاصمة لخوض المعركة الحاسمة حسب قوله، وكان ذلك بتدخل ودعم روسي مباشر عبر مرتزقة الشركة الأمنية الروسية "فاغنر" المقربة من بوتين والتي تتعاون مع الجيش الروسي ويوكل إليها المهمات القذرة، مما دفع السراج، لعقد اتفاق مع تركيا للتدخل العسكري لصالح رئيس حكومة الوفاق، فكان دخول روسيا وتركيا على الخط سبباً دفع أوروبا للتحرك ودعوة ألمانيا لاجتماع برلين.

وقد أكد سفير ألمانيا بتونس أندرياس رينكيه يوم الخميس 16 كانون الثاني/يناير 2020، أن الغاية الأولى من اجتماع برلين "هو إقناع المتدخلين الخارجيين بمغادرة ليبيا وتركها لليبيين"، وهو ما يؤكد أن انطلاق مسار مؤتمر برلين، ثم اجتماع الجزائر بين دول الجوار الليبي، كان يستهدف أساسا القوى الأجنبية المتداخلة عسكريا في ليبيا، وبخاصة روسيا وتركيا، للمحافظة على النفوذ الأوروبي من النفوذ الأمريكي الذي يريد أن يستخدم العصا الغليظة الروسية لتأديب حكومة الوفاق وترويض القوى التي تدافع عنها من خلال الاختراق التركي الذي نجح أيما نجاح في احتواء فصائل الشام، ويؤمل منه أن يفعل الشيء نفسه في احتواء فصائل ليبيا الإسلامية كفجر ليبيا وغيرها.

فدخول روسيا وتركيا مؤخرا لا يمكن أن يكون إلا بضوء أخضر أمريكي، ليضطلعا بالدور نفسه الذي لعباه في سوريا، حيث أبديا نجاحا منقطع النظير في وأد الثورة السورية والحيلولة دون سقوط بشار عميل أمريكا، وهو ما يعد من أشد الاختراقات التي حققتها أمريكا في ليبيا، حيث أصبحت روسيا وتركيا، (وهما في صف أمريكا) من الفاعلين في مفاوضات الحل، وقد أشارت جريدة "لوموند" الفرنسية إلى ما تسميه "برميل البارود الليبي على أبواب أوروبا"، والذي يهدد بالتحول إلى صراع دولي وكارثة إنسانية مماثلة لتلك الموجودة في سوريا، وأضافت لوموند: "لقد حان الوقت للمجتمع الدولي، خاصة الأوروبيين، لاتخاذ مبادرات لمحاولة منع هذه الدوامة الخطيرة"، واصفة مؤتمر برلين الذي انعقد في 20 كانون الثاني/يناير 2020 بـ"الحدث الإيجابي".

وقد نص مؤتمر برلين على إعلان مشترك مكون من 55 نقطة، من أهمها: وقف دائم لإطلاق النار، واحترام الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى ليبيا، واستئناف العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، وإصلاح قطاع الأمن، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والمالية واحترام القانون الإنساني وحقوق الإنسان، وقد تبنته 11 دولة وأربع منظمات دولية التي شاركت في قمة برلين.

وبالرغم من أن المشاركين في المؤتمر اتفقوا على إنشاء لجنة متابعة دولية تجتمع شهريا لتقييم تنفيذ توصيات المؤتمر، فإن خرق الهدنة في ساحة المعركة على جبهة طرابلس بلغ 150 خرقا منذ 12 كانون الثاني/يناير الماضي حسب المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة، وهو ما يثبت هشاشة هذه المخرجات، كما أن اجتماع الجزائر الذي انعقد الخميس 23 كانون الثاني/يناير 2020 لم يغير من الأمر شيئا، فأقطاب الصراع الأمريكي-البريطاني ومن لف حولهما سيستمر ولن يتوقف ما لم يُقطع دابره على أيادي المخلصين من أحفاد عمر المختار، فالشعب الليبي بقواه الحية وحده القادر على إفشال مساعي الدول الكبرى في السيطرة على ليبيا ومقدراتها، وذلك إذا ما تحركت سريعا في عملية تجميع للقوى تحت قيادة سياسية مخلصة وواعية تملك مشروعا حضاريا إسلاميا تحرريا من كل القوى الاستعمارية، فالدول الكبرى تنجز مشاريعها على أكتاف العملاء والأغبياء من أبنائنا! ونحن نستصرخهم أن الوقت أصبح مناسبا لقلع النفوذ الأجنبي وأدواته المحلية. قال تعالى: [وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهَ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ]

سقوط 16 قتيلا من الجيش التركي في ليبيا

قال مدير إدارة التوجيه المعنوي بـ"الجيش الوطني الليبي" خالد المحجوب لـRT، إن "16 قتيلا من الجيش التركي سقطوا على أيدي القوات المسلحة الليبية حتى الآن ونعد الرئيس التركي بالمزيد". وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قال أمس السبت، إن بلاده تحارب قوات خليفة حفتر في ليبيا، واعترف بسقوط عدد من القتلى في الجانب التركي هناك. وأضاف: "نحن موجودون بجنودنا والجيش الوطني السوري في ليبيا نحارب قوات حفتر، ولدينا بعض القتلى هناك، ولكننا أوقعنا نحو 100 قتيل وجريح من قوات حفتر". وكانت صحيفة "حرييت" التركية نقلت عن أردوغان مطلع شباط/فبراير قوله، إن تركيا أرسلت 35 جنديا إلى ليبيا دعما لحكومة طرابلس لكنهم لن يشاركوا في المعارك، فيما أكد أمس الأول وجود مقاتلين سوريين موالين لأنقرة في ليبيا.

كانت تركيا قد أرسلت قوات تركية إلى ليبيا للمصالح الأمريكية. والآن تنقل الأخبار عن مقتل الجنود الأتراك في ليبيا من وقت لآخر. أمريكا تعتمد في سياستها في ليبيا واليمن وسوريا والعراق وغيرها من البلاد الإسلامية على الحكام العملاء المخلصين لها، وسيبقى حال المسلمين في هذه البلاد وغيرها كما هو إلى أن يمن الله على هذه الأمة بالوعي على دينها ودورها المنوط بها في تطبيق الإسلام وحمله بعد إقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، عجل الله بها ووفق العاملين لإقامتها. أهداف أمريكا من الدفع بالدور التركي إلى ليبيا ليس لدعم السراج كما يعلن أردوغان، بل لتحقيق الأهداف محلية وإقليمية ودولية أي تحقيق الأهداف الأمريكية في ليبيا. دفع أردوغان القوات التركية إلى ليبيا لمجرد

موسكو تعلن: لن نعقد مؤتمرا جديدا حول ليبيا

أعلنت روسيا رسميا، أنها لا تنوي عقد أي مؤتمر مجددا حول ليبيا، داعية إلى السعي نحو التسوية في ليبيا دون تدخل خارجي. وقال نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، أن روسيا لا تخطط لعقد مؤتمر جديد حول ليبيا في موسكو. وقال بوغدانوف وفق وزارة الخارجية الرسمية على «تويتر»: «نحن لا نخطط لعقد مؤتمر جديد حول ليبيا على غرار ما تم فعله في مختلف العواصم، لذلك نرى أن التقدم في التسوية الليبية لا يعتمد على عدد المؤتمرات الدولية في ما يخص هذا الموضوع، بل على جودة تنفيذ القرارات المتخذة خلالها». وأضاف: «لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تهتز بسبب النزاعات الحادة والتناقضات الخطيرة، التي تنجم إلى حد كبير عن تصرفات المتدخلين الخارجيين». ويأتي كلام المسؤول الروسي، على الرغم من أن روسيا تتهم بالتدخل في الأزمة الليبية، وإرسال مرتزقة «فاغنر» لدعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي يشن حملة عسكرية على طرابلس مقر حكومة الوفاق المعترف بها دوليا.

لقد دعت ألمانيا وفرنسا إلى عقد مؤتمر جديد لليبيا للتدخل في قضية ليبيا، ولكن هذا التصريح من روسيا يوضح أن روسيا لا تريد تدخل أوروبا في القضية. وسابقا قد عقد مؤتمر دولي لحل الأزمة الليبية في برلين، ولكنه قد فشل، والآن أوروبا تريد أن تطلق مبادرة جديدة للتدخل في الأزمة. ومن المؤلم أن تكون بلاد المسلمين ساحة قتال يتسابق فيها الكفار المستعمرون بأدوات من بني جلدتنا خدمة لمصالح الكفر وأهله، موالاة من الحكام في بلاد المسلمين للكفار ليبقوهم على كراسيهم المعوجة المكسورة! ولا يعلم هؤلاء الحكام أن العاقبة للمتقين، للإسلام وأهله، ومن ثم يندمون ولات حين مندم، [فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ].

الهند.. هي حرب شعواء ضد الإسلام والمسلمين
70 شهيدا من المسلمين، ومئات الإصابات، ولا زال الإرهاب الهندوسي مستمرا

مسلمة الشامي

الخبر:

تشهد العاصمة الهندية دلهي في الآونة الأخيرة أسوأ موجة عنف لها منذ عقود، حيث سقط ضحيتها 34 قتيلا على الأقل حتى الآن. واشتعلت شرارة المصادمات بين متظاهرين مؤيدين وآخرين معارضين لقانون جديد يسمح بتجنيس غير المسلمين من بنغلادش وباكستان وأفغانستان الذين دخلوا الهند بشكل غير قانوني. وخلال الحوادث هاجمت مجموعات مسلحة هندوسية مواقع وأشخاصاً مسلمين وأحرقوا العديد من المساجد في المنطقة. ورفع علم هندوسي على مآذن أحد المساجد التي تعرضت للتخريب.

وذكرت وكالات الأنباء أن إحدى ضحايا العنف يوم الخميس كانت امرأة تبلغ من العمر 85 عاما كانت محاصرة في الطابق الثالث من منزل أسرتها بعد أن أضرمت مجموعة من المتطرفين الهندوس النار فيه. وصبي في الرابعة عشر من عمره أصيب بطلق ناري ومنعت الشرطة سيارة الإسعاف من الوصول إليه. فرضت الهند قانون الجنسية الطائفي، ضد المسلمين ، حيث يتيح القانون الجديد للمقيمين من الدول المجاورة من غير المسلمين فقط الحصول على الجنسية الهندية، فاعتبره المسلمون أنه متحيز ضدهم ، ويقول منتقدون إن القانون جزء من أجندة الحزب الحاكم لتهميش المسلمين.

وبعد رفض المسلمين لهذا القانون، فتحت الهند المجال أمام جماعات هندوسية متطرفة لتدمير مساجد المسلمين وحرقها، والاعتداء على ممتلكاتهم، منذ صبيحة يوم الأربعاء الفارط

ثلاثة أيام متتالية من حرق المصاحف والمساجد، سرقة الممتلكات.. استهداف وحصار أحياء ومحالّات تابعة للمسلمين في دلهي.

كما رصدت تقارير مجموعات من الهندوس يمسكون هرَاوات وقضبانا حديدية، وحجارة بينما يجوبون شوارع المدينة، بحثا عن المسلمين او ممتلكاتهم ، في ظل صمت مريب من السلطات الهندية، والإعلام الدولي ..

كل هذا وترامب يصف المتطرف ناريندرا مودي بـ "الزعيم الاستثنائي للبلاد". وهو الذي منذ وصوله إلى السلطة عام 2014، تشهد الهند مدًا من المتطرفين الهندوس وعنفا متزايد ضد المسلمين، حيث يعتبر الهندوس المتطرفين القاعدة الشعبية التي اعتمد عليها مودي في حملة إعادة انتخابه العام الماضي.

فبعد سيطرة الاستعمار البريطاني على أغلب ربوع الهند في القرن التاسع عشر الميلادي، وبناء على سياسته الاستعمارية المعهودة "فرّق تسد"، بدأ يمارس ضغوطه على المسلمين، وشرع بتحريض الهندوس ضدهم، وإشعال الصراعات الطائفية بوجه عام بين الهندوس والمسلمين والنصارى والسيخ والبوذيين. والإنجليز هم الذين أدخلوا مصطلح كراهية الإسلام وحذروا من قيام كيانات إسلامية تتمتع بالحكم الذاتي في أرجاء الهند كدولة علمانية. ومع نهاية الاحتلال البريطاني انقسمت الهند عام 1947م إلى دولتين هما الهند وباكستان التي كانت تضم آنذاك بنغلادش، ونتيجة لذلك التقسيم ظهرت على مسرح الأحداث السياسية مشكلة إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان. وقد مارست الهند الاضطهاد ضد المسلمين في كشمير، حيث عاثت فيهم قتلا وذبحا وترويعا وتهجيرا في حملة تطهير عرقية دموية.

وفي الهند ظهرت النزاعات بين الهندوس والمسلمين أكثر من مرة والتي كان من أعنفها أحداث آسام عام 1984 التي أسفرت عن مجازر راح ضحيتها آلاف المسلمين، وأحداث هدم المسجد البابري في 6 كانون الأول 1992م حيث وقعت اشتباكات بين المسلمين وأعضاء حزب شيوسينا الهندوسي المتعصب سقط فيها الآلاف من كلا الجانبين.. وها هو الآن يتجدد مع قانون التجنيس العنصري ضد المسلمين والذي أسفر عن مظاهرات حاشدة، قابلها الهندوس - وعلى رأسهم بهاراتيا جاناتا الذي هو حزب رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي - بهجوم وأعمال عنف وحرق في أحياء المسلمين، وقامت الشرطة التي كانت لديها أوامر بعدم التعرض للهندوس الغاضبين بمساندتهم وأطلقت النار على المسلمين وكذلك الغاز المسيل للدموع في هجمات من الواضح أنه تم التخطيط لها مسبقا. فالقوميون الهندوس يخشون انتشار الثورة ضد قانون الجنسية، وهم يريدون أن يوجهوا رسالة مفادها "نحن الهندوس نمثل الغالبية وندير هذا البلد. أنتم الأقلية، يجب أن تصمتوا وتقبلوا ما نقرره"!! أي أنهم نشروا رسالة مفادها أن المسلمين قد "وُضعوا عند حدهم" وهي عبارة يكررها أنصار رئيس الوزراء مودي الذي لم يعرب أبدا عن أسفه لوقوع مثل هذه المذابح تحت مسؤوليته. مما يؤكد أنها حرب على الإسلام والمسلمين.

والمصيبة الكبرى أن العالم الإسلامي والدولي يقف متفرجا على كل تلك المذابح والاضطهاد الممارس ضد المسلمين، وكأنهم لا تعنيهم تلك الدماء الزكية التي تُسفك فقط لأنها لأناس مسلمين يقولون ربنا الله... وما يحصل يؤكد حاجة المسلمين الملحّة في كل مكان إلى كيان قوي يرعاهم... إلى دولة تلم شعثهم وتحميهم، وهي دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي ستقتص من كل من يتطاول على الإسلام والمسلمين. [وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ].

مشروع خط سكة حديد حيفا ـ إربد الإقليمي يفضح عمق علاقة النظام الأردني بيهود

بقلم: الأستاذ عبد الله الطيب - الأردن

ضمن مسلسل خيانة وتآمر النظام الأردني أعلن وزير النقل الدكتور خالد وليد سيف عن "انتهاء وزارته من إعادة تأهيل الدراسات والمخططات السابقة لمشروع سكة حديد (حيفا) الذي يربط الأردن والدول العربية بفلسطين المحتلة. وأضاف: قريبا؛ ستستقبل الوزارة الراغبين في الاستثمار في مشاريع سكة الحديد من مختلف الدول والجنسيات، ولا يوجد "فيتو" على أي مستثمر". (جفرا نيوز 5/2/2020).

وهذا المشروع بمرحلته الأولى الذي يسمى (حيفا - إربد) وفقا للمخططات يجري الربط فيه بين مشروع السكة في مدينتي حيفا في فلسطين المحتلة وإربد الأردنية ولاحقا الأنبار وبغداد، والخليج العربي؛ هو مشروع يهودي صهيوني أعلنت عنه وزارة المواصلات في كيان يهود وطرح عطاء تنفيذ الجزء في الأراضي المحتلة في آذار عام 2011، وانتهى تنفيذ هذا الجزء منه عام 2016، ومؤخراً أعلن وزير النقل والاستخبارات في كيان يهود يسرائيل كاتس، خلال مؤتمر النقل الدولي الذي أقيم في العاصمة العُمانية مسقط في 6/11/2018، حيث قال: "سيمتد هذا الخط شرقا إلى معبر الشيخ حسين (الحدود الأردنية مع فلسطين)، ويتجه جنوبا إلى معبر الجلمة في الضفة الغربية؛ بحيث يمكن للفلسطينيين الارتباط به لتصدير واستيراد البضائع عبر ميناء حيفا، وأيضا باتجاه الشرق نحو الأردن والسعودية ودول الخليج".

وكشفت وزارة الخارجية في كيان يهود لاحقاً عن مشروع السكك الحديدية لـ"تعزيز السلام الإقليمي"، الذي طرحه وزير خارجية يهود يسرائيل كاتس خلال زيارته إلى الإمارات مؤخرا (1/7/2019)، وأوضحت الوزارة عبر صفحتها أن "قطار المرج الذي يمتد بين بلدتي حيفا وبيت شان، الذي بني على المسار التاريخي لخط حديد الحجاز وافتتح من جديد عام 2016، سيتم تمديده حتى الحدود الأردنية إلى معبر نهر الأردن الحدودي، الشيخ حسين، وقالت الوزارة إنه سيقام في الأردن ميناء شحن بري كبير ومعاصر سيعمل على نقل الشحنات إلى جميع دول المنطقة مما "سيساهم في تعزيز الاقتصاد الأردني إلى حد كبير". (الأردن (جو 24-) 26/07/2019).

وفي مؤتمر المنامة عرض جاريد كوشنر كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خطة الشق الاقتصادي لصفقة ترامب المتعلقة بالأردن وورد فيها، تخصيص مليار و825 مليون دولار لدعم مشروع السكك الحديدية الوطني المقترح من الأردن لتطوير شبكة سكة حديد إقليمية، ومن المتوقع أن تشمل خط سكة حديد يربط عمان بالعقبة، وإمكانية تمديد السكك الحديدية الإضافية إلى الخليج العربي. (عمان نت 26/6/2019)

فواضح من الشواهد السابقة أن هذا المشروع هو تسويق لكيان يهود بتواطؤ وخيانة من نظام الأردن لتسهيل اختراق العمق العربي اقتصادياً بعد أن تحقق سياسياً، والذي لا يمكن أن يتم هذا الاختراق بدونه فهو حلقة الوصل الاستراتيجية لهذا المشروع كما هو دوره الوظيفي منذ نشأته، ولخطورة المشروع يجري تنفيذه على الأرض بهدوء دون لفت نظر الناس تجنباً لإثارة النقمة والاستنفار الشعبي الرافض لكل العلاقات مع كيان يهود، فقد جرت استملاكات هائلة على مسار خط سكة الحديد المقترح بحجة النفع العام، وتمت الإشارة إليه في لقاء الملك مع رؤساء الوزراء السابقين حيث برزت في النقاش عبارة "سكة حديد" ببعد إقليمي، والكلام ضمنيا عن مشروع ضخم لإقامة سكة حديد يراهن الأردن عليه لكي يتحول إلى "بؤرة لوجستية مهمة" في حركة شحن وتجارة ترانزيت على مستوى العلاقة بين الشرق الأوسط وأوروبا، والمشروع أضخم بكثير مما يعتقده أصحاب أراض في شمال وشرق الأردن استملكت عقاراتهم منذ أشهر بملايين الدنانير باسم المنفعة العامة. (القدس العربي 11 آذار/ مارس 2019).

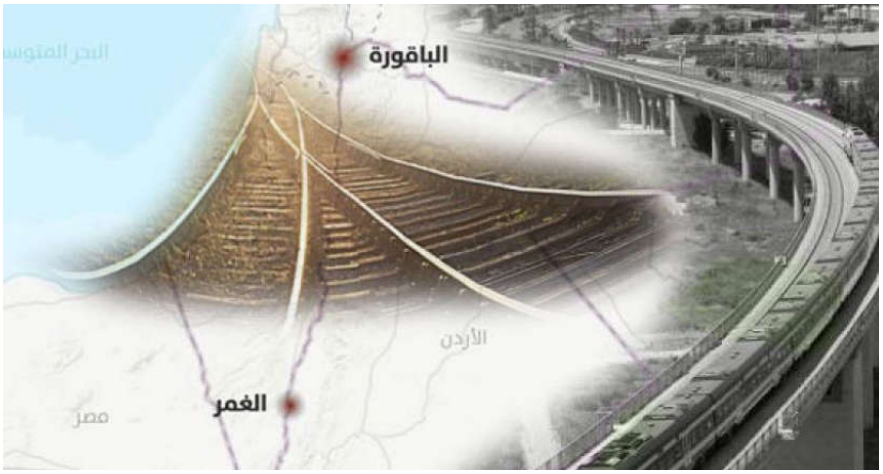

في الوقت الذي يعلن فيه هذا النظام لاءاته وكلّاته ويخدع الناس ويضللهم في الأردن، يستمر بتنفيذ كل اتفاقياته مع كيان يهود، فرغم الرفض الشعبي لصفقة الغاز والتلويح بإلغائها ها هو الغاز المنهوب ينساب ويصل لبيوتنا ومصانعنا رغم أنوفنا، ورغم كل المسيرات الرافضة له، ومن قبله اتفاقيات المياه والأمن ووادي عربة بسوءاتها وذلها، وفي الوقت الذي ترفض فيه فعاليات شعبية وبرلمانية غاضبة صفقة ترامب، نتحدث عن تفعيل مشروع سكة حديد مع كيان يهود الغاصب يربط حيفا المحتلة مروراً بالأردن وامتداداً لكل من العراق ودول الخليج، لتحقيق مصلحة العدو الاستراتيجية في الامتداد إلى عمق بلاد المسلمين!! مما يثبت فعلا أن هذا النظام هو توأم وصنو يهود ومن جنس أسياده الأمريكيين والأوروبيين، أعداء الأمة الذين ما تمكنوا من الأمة إلا بخيانة هؤلاء الحكام.

إن ما تسعى إليه الأمة وهي غاضبة من أفعال يهود واعتداءاتهم التي لم تتوقف منذ تسليم فلسطين لهم، وما يؤجج غضبها واستهجانها من صفقة ترامب المستحقرة، هو غير ما يسعى إليه حكامها. وهم يرون أن النظام لا يتحدث إلا بما يناسب مصالحه هو من تثبيت لعرشه المهزوز بشرعية إعطائه حق الإشراف على المقدسات في القدس، وليس مصالح البلاد والعباد، فهذه المشاريع الاستسلامية المتتالية مع كيان يهود التي تنفذ سراً وعلانية، لا تدل إلا على استراتيجية الإذعان لكيان يهود والتعاون معه مهما فعل.

فلا بد من وقفة واعية مخلصة ضد تنفيذ هذه المشاريع الاستعمارية الأمريكية اليهودية التي تحقق جزء منها على أرض الواقع وهي جزء من مشاريع الغرب الكافر المستعمر وما سمي صفقة ترامب، التي ما زال رجالات النظام والإعلام يرفعون شعارات التنفيس برفضها، والعمل بشكل جاد لإلغاء كل الاتفاقيات مع كيان يهود وإعلان حالة الحرب الحقيقية لكنس هذا الكيان المسخ وقطع أيدي الغرب الكافر في بلادنا بإزالة عملائه وأنظمته التي فرضها على هذه الأمة الكريمة.

لا شك أن الحل الجذري لهذه الأوضاع المأساوية التي تعاني منها الأمة هو بإقامة دولة الخلافة التي تحمي بيضة الإسلام وتحسن تطبيقه وتقود الجيوش لتحرير كل فلسطين وتطرد نفوذ الغرب وتقضي على أدوات تمكينه في بلاد المسلمين، وهذا وعد من الله سيتحقق قريباً بإذن الله، وحتى ذلك الحين لا بد من العمل الجاد وبإخلاص على وأد كل المشاريع التي يسعى إليها الحكام مع يهود بالإضافة للعمل المصيري والسعي لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة مع العاملين لها ونصرتهم. [وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ].

من يشُل يد يهود ويرد لهم الصاع صاعين؟

لقد تابع الجميع تلك المشاهد الوحشية لجريمة يهود بحق جثمان الشهيد محمد الناعم في قطاع غزة شرق مدينة خانيونس وقد سبقتها الجريمة النكراء بحق الشهيد فخر أبو زيد في الضفة الغربية، تلك المشاهد البشعة التي تكشف عن مدى حقد كيان يهود، ومستوى همجيته، فهو كيان إرهابي بامتياز أسس على الدماء ولا يعيش إلا على سفك الدماء.

والسؤال بل الأسئلة التي تطرح نفسها في كل مرة يُقدم كيان يهود على ارتكاب جرائمه من قتل للبشر، وتدمير للمنازل، وتدنيس للمقدسات، أليس في أمة الإسلام قوة قادرة على ردع كيان يهود؟!، فتشل يد يهود بل تقطعها، وترد لهم الصاع صاعين، فتكنسهم عن بكرة أبيهم، وتطهر الأرض المباركة من خبثهم ونجسهم؟!

إلى متى تبقى تلك الأنظمة في بلاد المسلمين تقف موقف المتفرج على جرائم يهود؟! أليس ذلك مشاركة لهم في جرائمهم؟! وهل يقبل من مصر بوابة الفتح والتحرير لفلسطين، أن تكون وسيطاً بين أهل فلسطين ويهود؟!، متى تدرك الفصائل أن ركونها إلى تلك الأنظمة فيه إطالة لعمرها، وإضفاء نوع من الشرعية على وجودها؟.

ألا تغلي الدماء في عروق ضباط وجنود الجيوش فيتحركوا ليثأروا للدماء الزكية، ويزيلوا كل عقبة أمام تحرير فلسطين؟!ألم يأن لهم أن يستجيبوا لقول الحق سبحانه

(وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ)؟!

جواب سؤال

رهن المبيع على ثمنه

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود أن أسأل عن صيغة الشراء التالية (شراء سيارة بدفعة من ثمنها والباقي شيكات شخصية، ولكن البائع يشترط عدم التنازل إلا بعد استلامه قيمة آخر شك)، هل يعتبر ذلك حلالا أم لا؟ وبارك الله فيكم

الجواب:

لا يجوز للبائع ارتهان البيت بعد بيعه ديناً، لأن هذا يقع في باب (رهن المبيع على ثمنه)، وهذه مختلف فيها بين الفقهاء، فمنهم من يجيزها بشروط، ومنهم من لا يجيزها، وهناك آخرون يجيزونها في حالة ولا يجيزونها في أخرى... وغير ذلك... والذي أرجحه أن هذا لا يجوز لأن السيارة أو البيت عند الشراء ديناً أو بالتقسيط فيصبح مملوكاً لمن اشتراه وله حق التصرف فيه بيعا وتأجيرا وانتفاعا كأن يسكنه أو يُسكن غيره فيه...إلخ والجائز في مثل هذه الحالة أن بائع السيارة إما أن يصبر على المدين إلى أن يُسدد الدين أو أن يرتهن منه شيئاً آخر غير السيارة التي باعها له، كأن يرتهن قطعة ذهبية... إلخ وتبقى مع البائع إلى أن يُعيد الذي اشترى السيارة كامل الثمن المتفق عليه بعد ذلك يُدفع للمشتري الرهن أي القطعة الذهبية... إلخ، فقد صح عن رسول الله e أنه «اشترى رسول الله e من يهودي طعاماً بنسيئة فأعطاه درعاً له رهناً» أخرجه مسلم من طريق عائشة رضي الله عنها. وإن استحق أجل السداد ورفض المدين سداد المبلغ أو لم يستطع، فإن الرهن يُباع ويُؤخذ من ثمنه مقدار المبلغ المتبقي على المدين وما يزيد عن ذلك يُعاد للمدين، وذلك لأن الرهن يبقى لصاحبه وفق الحديث «لا يُغلَق الرهن من صاحبه الذي رهنه» رواه الشافعي من طريق سعيد بن المسيَّب. أي إذا زادت قيمته عن الدين فيُعاد لصاحبه.

أما أن يرتهن البائع المبيع بالدين أو التقسيط فهذا لا يجوز لأن البيع بالدين أو بالتقسيط هو بيع كامل تام يملك المشتري المبيع ملكاً تاماً ما دام قد انعقد البيع ديناً أو تقسيطاً على دفعات، دفعة مثلاً كل سنة أو أقل أو أكثر وفق الاتفاق فإذا ارتهن المبيع فهذا يعني ظلماً للمشتري واعتداءً على ملكيته، لأن البيع ديناً أو بالتقسيط هو بيع تام صحيح يملك المشتري المبيع ويتصرف به كما يشاء، ولا يجوز بعد عقد البيع أن يرتهن البائع المبيع، لأن هذا يمنع المشتري التصرف بملكية المبيع الذي اشتراه.

وقد سبق أن أجبنا في 2015/5/24 جواباً مفصلاً حول هذا الموضوع أعيده عليك لمزيد من الفائدة:

(إن هذه المسألة معروفة في الفقه بمسمى (رهن المبيع على ثمنه)، أي أن يبقى المبيع مرهوناً عند البائع إلى أن يسدد المشتري الثمن. وهذه المسألة لا تظهر إذا كان البائع والمشتري كما قال رسول الله e في الحديث الذي أخرجه البخاري عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلاً سَمْحاً إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى» لكنهما أحياناً يختلفان حول استلام السلعة أولاً أو دفع الثمن أولاً، وقد يعمد البائع بعد عقد البيع إلى حبس البضاعة أي رهنها عنده حتى يسدد الثمن، ومن ثم تنشأ هذه المسألة، وهذه مختلف فيها بين الفقهاء، فمنهم من يجيزها بشروط، ومنهم من لا يجيزها، وهناك آخرون يجيزونها في حالة ولا يجيزونها في أخرى... وغير ذلك.

والذي أرجحه بعد دراسة هذه المسألة هو على النحو التالي:

أولاً: نوع المبيع:

1- أن يكون المبيع مكيلاً أو موزوناً أو مذروعاً... إلخ، كبيع الأرز أو بيع القطن أو بيع الأقمشة... إلخ

2- أن يكون المبيع غير مكيل أو موزون...إلخ، كبيع سيارة أو بيع دار أو بيع حيوان...إلخ

ثانياً: ثمن المبيع:

1- أن يكون حالاً أي نقداً كأن تشتري السلعة بعشرة آلاف نقداً تدفع حالاً.

2- أن يكون مؤجلاً لمدة كأن تشتري السلعة بعشرة آلاف تدفعها بعد سنة.

3- أن يكون جزء منه معجلاً، وجزء منه مؤجلاً، كأن تشتري السلعة فتدفع دفعة أولى خمسة آلاف، وتدفع الخمسة الأخرى بعد سنة مثلاً أو تقسطها على أقساط شهرية...

ثالثاً: يختلف الحكم الشرعي باختلاف الأمور المذكورة أعلاه:

الحالة الأولى: المبيع غير مكيل وغير موزون... أي مثل بيع دار أو سيارة أو حيوان...:

1- الثمن نقداً، أي تشتري سيارة بعشرة آلاف نقداً، وأن يكون هذا مثبتاً في العقد.

في هذه الحالة يجوز للبائع أن يحبس البضاعة، أي أن تبقى مرهونة لديه حتى يُدفع الثمن العاجل وفق العقد. والدليل على ذلك الحديث الشريف الذي أخرجه الترمذي وقال عنه «حديث حسن» عن أبي أمامة قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ e يَقُولُ فِي الْخُطْبَةِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ، وَالدَّيْنُ مَقْضِيٌّ» الزعيم: الكفيل، غارم: ضامن، ووجه الاستدلال في الحديث هو في قوله e «وَالدَّيْنُ مَقْضِيٌّ» فإن المشتري إذا استلم السلعة قبل أن يدفع الثمن فيكون قد اشتراها ديناً، و«الدين مقضي»، أي الأولوية لقضاء الدين ما دام الشراء كان نقداً، وبعبارة أخرى أن يدفع الثمن أولاً ما دام الثمن في العقد نقداً حالا... يقول الكاساني في بدائع الصنائع تعليقاً على الحديث (قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «الدَّيْنُ مَقْضِيٌّ»، وَصَفَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - الدَّيْنَ بِكَوْنِهِ مَقْضِيّاً عَامّاً أَوْ مُطْلَقاً فَلَوْ تَأَخَّرَ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ عَنْ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ لَمْ يَكُنْ هَذَا الدَّيْنُ مَقْضِيّاً، وَهَذَا خِلَافُ النَّصِّ.).

وعليه فيجوز للبائع أن يحبس المبيع عنده إلى أن يدفع المشتري الثمن، وبذلك فلا يكون هناك دين، وهذا يوافق العقد لأن البيع لم يكن بالدين بل كان بثمن نقدي.

2- أن يكون الثمن مؤجلاً، كأن تشتري سيارة بعشرة آلاف تسددها بعد سنة، ففي هذه الحالة لا يجوز حبس البضاعة إلى أن يتم تسديد الثمن لأن الثمن مؤجل حسب العقد بموافقة البائع، فلا يجوز له أن يحبس البضاعة لضمان ثمنها ما دام هو قد باعها بثمن مؤجل، فأسقط حق نفسه بحبس البضاعة، ولذلك فلا يجوز له حبس البضاعة بل يسلمها للمشتري.

3- أن يكون الثمن معجلاً ومؤجلاً، كأن تشتري السيارة بدفعة أولى خمسة آلاف تدفعها نقداً حالاً، والخمسة آلاف الأخرى تدفعها بعد سنة مرة واحدة، أو تدفعها أقساطاً في أوقات آجلة.

ففي هذه الحالة يجوز للبائع حبس البضاعة إلى أن تسدد الدفعة العاجلة، وبعد ذلك فلا يجوز له حبس البضاعة لاستيفاء الدفعات المؤجلة، وذلك لما ذكرناه في البندين 2-1.

والخلاصة أنه يجوز للبائع ارتهان البضاعة على ثمنها العاجل، أي إذا كان عقد البيع بثمن عاجل يدفع حالاً، فإنه يجوز للبائع أن يحبس البضاعة عنده إلى أن يدفع المشتري الثمن العاجل وفق عقد البيع.

وكذلك يجوز للبائع أن يحبس البضاعة عنده إلى أن يدفع المشتري الدفعة المعجلة وفق عقد البيع.

ولا يقال هنا كيف يرهن المشتري بضاعته قبل قبضها، أي قبل أن يمتلكها؟ وذلك لأن الرهن لا يجوز إلا في ما يجوز بيعه، وحيث إن السلعة المشتراة لا يجوز بيعها إلا بعد قبضها استناداً إلى حديث رسول الله e الذي رواه البيهقي، عن ابن عباس قال: قال رسول الله e لعتاب بن أسيد: «إني قد بعثتك إلى أهل الله، وأهل مكة، فانههم عن بيع ما لم يقبضوا». والحديث الذي رواه الطبراني عن حَكِيم بْنِ حِزَامٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ بُيُوعاً كَثِيرَةً، فَمَا يَحِلُّ لِي مِنْهَا مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: «لَا تَبِيعَنَّ مَا لَمْ تَقْبِضْ»، فهذه الأحاديث صريحة في النهي عن بيع ما لم يقبضوه، فكيف إذن يرهن المبيع قبل قبضه؟

لا يقال ذلك لأن هذين الحديثين هما بالنسبة للمبيع المكيل والموزون... أما إذا كان المبيع من غير ذلك كالدار والسيارة والحيوان... فيجوز بيعه قبل قبضه استناداً إلى حديث الرسول e الذي رواه البخاري عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ e فِي سَفَرٍ، فَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ لِعُمَرَ، فَكَانَ يَغْلِبُنِي، فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ القَوْمِ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ e لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ»، قَالَ: هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «بِعْنِيهِ» فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ e، فَقَالَ النَّبِيُّ e: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ» وهذا تصرف في المبيع بالهبة قبل قبضه مما يدل على تمام ملك المبيع قبل قبضه، ويدل على جواز بيعه لأنه قد تم ملك البائع له.

وعليه فإنه يجوز رهن المبيع قبل قبضه ما دام يجوز بيعه قبل قبضه، ولكن هذا فقط في ما إذا كان المبيع من غير المكيل والموزون... كالدار والسيارة والحيوان ونحو ذلك، وفي حالة انعقاد البيع بثمن عاجل، أو في حالة وجود دفعة معجلة في عقد البيع، فيجوز رهن المبيع قبل قبضه إلى أن يُدفع الثمن المعجل أو الدفعة المعجلة.

الحالة الثانية: المبيع من المكيل والموزون... كشراء كميات من الأرز، أو من القطن أو كميات من الأقمشة... ففي هذه الحالة لا يجوز حبس المبيع على ثمنه مهما كان واقع الثمن: حالاً عاجلاً، أو آجلاً دفعة واحدة أو تقسيطاً:

فإن كان الثمن آجلاً فلا يجوز له حبس البضاعة كما بيناه أعلاه.

وإن كان الثمن عاجلاً فلا يجوز له حبس البضاعة، أي رهنها، لأنه لا يجوز رهن المكيل والموزون قبل قبضه وفق حديث الرسول e الذي ذكرناه أعلاه. والبائع هنا في حالة البيع بالثمن العاجل بين أمرين:

إما أن يبيعه البضاعة بثمن عاجل ويسلمها له ويصبر عليه سواء أعطاه الثمن حالاً أو بعد حين دون أن يرتهن البضاعة... وإما أن لا يبيع البضاعة، أي دون ارتهان للبضاعة بحال.

وعليه فإذا انعقد البيع بثمن عاجل أو آجل في حالة كون المبيع من المكيل أو الموزون، فلا يجوز للبائع أن يرتهن البضاعة عنده إلى حين تسديد الثمن.

وهذا ما أرجحه، والله أعلم وأحكم.

الشيخ عطاء بن خليل أبو الرشتة

الكلمة الطيبة

إبراهيم سلامة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى له وصحبه ومن ولاه قال

الله تبارك وتعالى: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (24) تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (25) وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ (26) يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ (27) أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ (28) جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ (29) وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ (إبراهيم (30)

الكلمة الطيبة هي كلمة التوحيد والإيمان، لا إله إلا الله محمدا رسول الله. (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ) الكلمة الطيبة كشجرة وارفة الظلال باسقة ثابتة مثمرة يَأكُلُ منها كل ذي كبد رطب يسد جوعه وتلذ عينه من حسن ثمرها وطيب مذاقها، لا تزعزعها العواصف ولا تقلع جذورها الرياح ولا يأكل جذعها دودة الأرض ولا تحت الأيام أوراقها ولا تغير الفصول ثمارها، هذا هو الإسلام، الكلمة الطيبة، لا إله إلا الله محمدا رسول الله، تنشر العدل وتهدي الناس للحق، وتخرجهم من الظلمات إلى النور، وتهديهم سواء السبيل، إلى نور الإسلام وعدله وطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ، باقية مع الأجيال إلى أن تقوم الساعة ويدخل المؤمنون الجنة خالدين فيها لا يبغون عنها حولا، (يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ)، يُمكّن الله تبارك وتعالى للمؤمنين في الحياة الدنيا، بإيمانهم وصدقهم بطاعتهم لله تبارك وتعالى ورسوله ﷺ، وهذه الطاعة تظهر بتنظيم شؤون حياتهم بما أنزل الله على رسوله ﷺ، والتزامهم بأمره ونهيه، فيقيمون كتاب الله في دولة الإسلام كما أقامه رسول الله ﷺ في المدينة المنورة، واستمرت لأكثر من ثلاثة عشر قرنا من الزمان تحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن يعمل عمل الرسول ﷺ ويتبع سنته كما عمل الصحابة رضي الله عنهم والتابعين والصالحين من المسلمين، فيمكّن الله لهم في الدنيا وفي الآخرة (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا (107) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا) 10الكهف (وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ) والشجرة الخبيثة هي الكفر وأهله، رائحتها كريهة تزكم الأنوف، أغصانها متشابكة تحجب الشمس والنور، وتكتم أنفاس الحياة، فروعها كأنها رؤوس الشياطين، لا تثمر ولا ينتفع الناس منها بشيء، جذورها على وجه الأرض تسقط مع أول هبة ريح، هذا هو الكفر لا يورث أهله إلا الضلال والندم، والنكد وضيق العيش، (وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) الظالمين الذين لا يحكمون بما أنزل الله، ويأخذ حكمهم من يعمل عملهم ويتبعهم ويقتدي بهم ويتولاهم ويتخذهم سندا وذخرا وأولياء من دون المسلمين، والحكم بغير ما أنزل الله على سيدنا محمد ﷺ، من أخص صفات الكفار وديدنهم (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ) هؤلاء هم الحكام ومن في حكمهم في بلاد المسلمين اليوم (بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ) نبذوا حكم الله وشريعته وأنظمة الإسلام وقوانينه، واتبعوا أنظمة الكفار وحكمهم وما يصدر عنهم (وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ)، بأخذهم أنظمة وقوانين الكفار وإتباعهم وتوليهم، فجاءوا قومهم بالفقر والنكد والضعف، والبطش والإستبداد والقتل والتنكيل والفرقة والتشرذم، وتسلط الأعداء عليهم، وهذا ما يعم بلاد المسلمين فلا تجد بوار وخرابا أكبر مما هم فيه. وحكام بلاد المسلمين ومن تابعهم ورضي عنهم وآزرهم مصيرهم إلى (جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ (29) وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ) والند هو ما يقابل المرء ويساويه ويتحداه، ولله المثل الأعلى، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: (يَا عَدِيُّ اطْرَحْ هَذَا الْوَثَنَ مِنْ عُنُقِكَ) قَالَ : فَطَرَحْتُهُ وَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقْرَأُ فِي سُورَةِ بَرَاءَةَ , فَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ) قَالَ: قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ فَقَالَ: (أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتُحَرِّمُونَهُ, وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتُحِلُّونَهُ) قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: (فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ)، بمعنى أنك تعبد من يسن لك القوانين والأنظمة والدساتير وتجعله ندا لله تبارك وتعالى ولله المثل الأعلى، وقد نظمت حياتك بحسب قوله ونبذت ما أنزل الله على سيدنا محمد ﷺ ولم تلقي له بالا، فانتظر أشد العذاب في الآخرة وضنك العيش في الحياة الدنيا، ولا عذرا لمعتذر، (قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ) من لا يحكم بما أنزل الله ومن يناصره ولا يكره عمله، ولا يعمل لإستئناف الحياة الإسلامية ليُحكم بما أنزل الله على سيدنا محمد ﷺ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ). بمعنى أن رسول الله ﷺ أمر أن يقاتل الناس حتى يسلموا ويشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ﷺ، ويقيموا الإسلام شعائرا وشريعة، فيقيموا الصلاة ويؤتون الزكاة ويحجوا، وينظموا حياتهم وحياة الناس بالشريعة الإسلامية، ويجاهدوا في سبيل الله بنشر الإسلام والحفاظ على الأمة الإسلامية، أمة عزيزة قوية واحدة في الدولة الإسلامية التي تحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهذا يعني أنه لا بد من دولة إسلامية ظاهرة قوية تحكم بالإسلام وتجاهد في سبيل الله، وتنشر الإسلام فيؤمن من يؤمن ويدخل في الإسلام، ويدفع الجزية ويرضخ لحكم الإسلام، من يبقى على دينه ولا ضير، ذلك أن الذين يُقاتلون إما أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله ﷺ، أو يدفعوا الجزية، كما دلّت النصوص (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) التوبة 29.

وخطاب الرسول ﷺ خطاب لأمته، بمعنى أن الدولة الإسلامية عليها نشر الإسلام ومقاتلة الناس ليشهدوا شهادة الحق (أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) وهذا يستوجب أن تحكم بالإسلام وتسوس الناس بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولا يوجد هذه الأيام دولة إسلامية تحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ فلا بد من أن يعمل المسلمون بجد واجتهاد لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الدولة الإسلامية التي تحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وتجمع المسلمين تحت راية رسول الله ﷺ راية العقاب لا إله الا الله محمدا رسول الله، لا إله إلا الله محمد رسول الله بمعنى لا معبود إلا الله سبحانه وتعالى المتصرف بعباده وتنظيم شؤون حياتهم بما أنزل على سيدنا محمد ﷺ الله، ولا حكما إلا حكم الله، ولا سيادة إلا لشرع الله، كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، إن الإلتزام بلا إله إلا الله محمدا رسول الله يمنع المسلمين، من القبول والرضا بهذه الكيانات الضعيفة التي صنعتها وزارة المستعمرات البريطانية، منذ مئة عام خادمة للكفار، وعدوة للإسلام والمسلمين، مانعة لتنظيم شؤون حياة المسلمين بالإسلام قائمة على الرأسمالية الإستعمارية، متلبسة بدعوة القومية النتنة - التي تقيأتها علينا أوربا - وبالاشتراكية والديمقراطية والمدنية، ورسول ﷺ يقول في الحديث الشريف : (ومَن دعا بدعوى الجاهلية، فإنه من جُثَى جهنم، وإن صلى وصام، وزعم أنه مسلم) والإلتزام بلا إله إلا الله ، يمنع المسلمين وأهل فلسطين خاصة – منظمة التحرير الفلسطينية - من الاستخذاء لليهود وإعطائهم ما لم يستطيع الخبثاء الإنجليز إعطائهم إياه، باحتلالهم فلسطين وتمكينهم منها، وما لم يُعطوهم بوعد بلفور، وما لم يستطع إعطائهم إياه كلوب باشا. منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، التي صنعتها الدويلات العربية أعطت اليهود الشرعية والاعتراف أن فلسطين بلادهم ؟

وكان يجب أن تُجعل أرض فلسطين نارا تحرقهم ولا يستطيعون العيش فيها. قال الله تبارك وتعالى: (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا) 82 المائدة العداوة هي أساس العلاقة مع كيان اليهود أما إذا كانوا فرادى يعيشون في الدولة الإسلامية من جملة رعايا الدولة الإسلامية فإن عقد الذمة ينظم علاقتهم بالدولة والناس، وقال الله تبارك وتعالى: (أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) 75 البقرة، وقال الله تبارك وتعالى: (أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا) 53 النساء.

وقال أيضا: (وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) 120البقرة، فاعتبروا يا أولي الألباب. بمعنى أن أوضاع المسلمين اليوم تخالف أمر الله وتخرج عن طاعته وطاعة رسوله ﷺ فمن أيد هذه الأوضاع وناصرها ورضي بها وأذعن لها عن طيب خاطر ومحبه، ومن لا يعمل لإستئناف الحياة الإسلامية ويصد عن سبيل الله فهو يرتكب إثما عظيما . عصمنا الله منه، وعلى المسلم الصادق الأمين العمل لإستئناف الحياة الإسلامية بالعمل لإقامة الدولة الإسلامية الراشدة على منهاج النبوة فيعم البلاد والعباد عدل الإسلام وأمنه وأمانه.

ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وارحمنا وارحم والدينا وارحم المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء والأموات وصلي اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه والحمد لله رب العالمين (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ).

مشروع الإسلام العظيم (5)

الأستاذ سعيد رضوان القيسي

▯ لا يجوز أن يخلو دستور دولة الإسلام من مواد دستورية هي في غاية الأهمية تجعل من دولة الإسلام دولة متميزة، منها:

▯ اللغة العربية هي وحدها لغة الإسلام، وهي وحدها اللغة التي تستعملها الدولة.

- فاللغة العربية هي لغة القرآن ومن غيرها لا يمكن فهم الإسلام، ولا يتم اجتهاد ولا استنباط الأحكام.

▯ الاجتهاد لاستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها فرض كفاية، ولكل مسلم الحق في الاجتهاد إذا توفرت فيه شروطه.

- فيجب على الدولة أن تعمل لإحداث ثورة فكرية، وتبني سياستها التعليمية، والثقافية على هذا الأساس، فالاجتهاد هو طريق النهضة، لأن النهضة هي نهضة فكرية.

▯ جميع المسلمين يحملون مسؤولية الإسلام، فلا رجال دين في الإسلام.

- فكل مسلم على ثغرة من ثغرات الإسلام ومسؤول عن الإسلام فلا يؤتى من قبله.

▯ حمل الدعوة الإسلامية هو العمل الأصلي للدولة، وهو جزء من تطبيق الإسلام.

- وعلى هذا الأساس ترسم السياسة الخارجية وتحدد العلاقات مع جميع دول العالم.

▯ الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والقياس الشرعي هي وحدها الأدلة المعتبرة للأحكام.

- فأدلة الأحكام وأصل كل القوانين محصورة فيما جاء به الوحي.

▯ الأصل براءة الذمة، ولا يعاقب أحد إلا بحكم محكمة، ولا يجوز تعذيب أحد مطلقا وكل من يفعل ذلك يعاقب.

▯هذا ديننا وهذه خلافتنا...

الديمقراطية بين حكم الشرع والعقل

(الجزء التاسع)

محمود رضا

موقف الإسلام من فكرة الحريات وفساد نسبتها له (3)

موقف الإسلام من فكرة الحريات وفساد نسبتها له.(3)

لا شك إن إبداء الرأي في الإسلام يخضع للحكم الشرعي إنسجاما مع قاعدة «الأصل في الأفعال التقيد بالحكم الشرعي»، وبالتالي يتحرك المسلم حين إبداء رأيه على أساس أنه عبد لله وأنه لا يقول ما يوجب سخط الله ولا ما يوجب عقوبته.

قال عليه الصلاة وأتم التسليم: «من يَضْمن لي ما بيْنَ لحْيَيْه وما بيْنَ رجْلَيْه أضْمَن له الجنَّة.» رواه البخاري.

«وما بين لحيه» المقصود به اللسان لأنه يقع بين اللحيين، وهما العظمان جانب الفم. أي يتجنب المغيبة والنميمة والكذب والسب وقذف المحصنات، والبهتان والزور، والقول في دين الله بغير علم وكل ما نص الشارع على حرمته.

فلا حرية رأي في الإسلام لأن الإنسان قد يقول كلمة ما يعرف فيها من الإثم بل لعلها تكون كفرا فيهوي بها في جهنم.

عنْ أبي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ) رواه البخاري.

والمسلم يراقب الله في كل كلمة يقولها ويعرف أنه محاسب على كل كلمة يقولها، وستكتب له أو عليه. قال تعالى: «مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ» الآية سورة ق

وكثير من الناس يظن أنه غير محاسب على ما يقول فيطلق لسانه، ويقول بغير علم أو يتكلم بباطل، أو زور أو كذب أو بهتان، كل ذلك مع صلاته وصيامه وطاعته فيظن أن له أن يقول دون حسيب أو رقيب.

وفي الحديث الذي رواه الترمذي وقال فيه حديث حسن صحيح من طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه:

....ثم قال: « ألا أخبرك بملاك ذلك كله؟» فقلت: بلى يا رسول الله، فأخذ بلسانه وقال: «كف عليك هذا»، قلت: يا نبي الله، وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟! فقال: «ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكبُّ الناسَ في النار على وجوههم - أو قال: على مناخرهم - إلا حصائدُ ألسنتهم»

فهناك مجموعة من الأقوال التي حرمها الشارع ورتب عليها عقوبات دنيوية وأخروية.

منها رمي المحصنات وقول الزور، والغيبة والنميمة والفتنة والكلام الفاحش والبذيء. وحرم الهزل في الطلاق والزواج.

كذلك هناك مجموعة من الأقوال التي جعلها الشارع واجبة منها الشهادة فيما يستدعى فيه الإنسان لبيان الحقوق ورفع الخصومات على تفصيل وحرم كتمانها،

ومن ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو متعلق بعمل اللسان وهو مبحث يختلف عن تغيير المنكر. ومن ذلك محاسبة الحاكم على تطبيقه الإسلام.

وبعض الناس يظن إن قيام رجل لمحاسبة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمام الناس بقوله « لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا، ومحاسبة المرأة التي جاءت من أطراف المدينة له على تحديده المهر فينزل عند رأيها ويقول: أصابت المرأة وأخطأ عمر» وغيره من أمثلة محاسبة الخلفاء.. يظن أنه حرية رأي ويبدأ يسوق لمزعم حرية الرأي على إطلاقها في الإسلام اعتمادا على مثل هذه الحوادث.

والحقيقة أن مثل هذه الحوادث تدل على وعي الأمة في ذلك الزمن على وجوب محاسبة الحاكم على تطبيق الإسلام، وأمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر، لأن الشرع أوجب هذه المحاسبة ورتب عليها ثوابا أو عقابا.

وهناك مجموعة من الأحاديث التي توجب محاسبة الحاكم على تطبيق الإسلام، نكتفي بسرد بعض منها:

روى ابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «سيَكونُ بَعدي خُلفاءُ يعمَلونَ بما يعلَمونَ ، ويفعَلونَ ما يُؤمَرونَ ، وسيَكونُ بعدي خُلفاءُ يعملونَ بما لا يعلَمونَ ، ويفعَلونَ ما لا يُؤمَرونَ ، فمَن أنكَرَ عليهِم بَرِئَ ، ومَن أمسَكَ يدَهُ سلِمَ ، ولَكِن مَن رضِيَ وتابَعَ».

وما أخرجه الإمام الترمذي بإسناد صحيح عن كعب بن عجرة قال: خرج إلينا رسول صلى الله عليه وسلم ونحن تسعة، فقال: «اسمعوا! هل سمعتم؟! إنه سيكون بعدي أمراء فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني، ولست منه، وليس بوارد عليَّ الحوض، ومن لم يدخل عليهم، ولم يعنهم على ظلمهم، ولم يصدقهم بكذبهم، فهو مني، وأنا منه، وهو وارد عليَّ الحوض».»

وقد حض الشارع على قول الحق في وجه الحاكم الظالم حتى ولو أدى ذلك إلى قتله، وجعله في مرتبة سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه، فقتله». رواه الحاكم - وصححه -

وللتذكير فقط نبيّن أن المنظومة التي تحكم المسلم ورأيه تخالف تماما المنظمة الموجودة في الغرب، فالصحف والمجلات عندهم وإعلامهم بشكل عام يبيح لهم الحديث والخوض في الفضائح الأخلاقية والعلاقات الشخصية، وتلقف الشائعات وترويج الأكاذيب والتضليل الإعلامي خاصة عندما يتعلق الأمر بمخططات الدول تجاه البلاد المستعمرة ونهب ثرواتها، والتآمر عليها. ومن الهزل أن يصدق الإنسان بأن هناك حرية رأي في إعلام الغرب بل الكل مضبوط بقانون وتشريع لا يصح أن يخالفه، فلا يحق لك من باب حرية الرأي مثلا في ألمانيا أن تكذب المحرقة بحق اليهود أو تقلل من حجمها، وكذلك تعتبر الدولة الألمانية النقد لتصرفات الدولة اليهودية في فلسطين ضمن معاداة السامية، وتحرم على المسلم أن يقول بوجوب تحرير فلسطين من المحتلين.

بينما الإسلام يحرم الكذب والافتراء والشائعات والطعن في الأعراض، وإباحة الفواحش، ويحرم ظلم الشعوب وتبرير الظلم أو تسويقه.

في الجزء القادم سنتحدث إن شاء الله سنتحدث عن حرية التملك وموقف الإسلام منها.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info